

ابن تيمية " ولاية أمر الناس من أعظم واجبات الدين

فصل

ولاية^(١) أمر الناس من أعظم واجبات الدين، بل لا تمام^(٢) للدين والدنيا إلا بها، فإن بني آدم لا تتم مصلحتهم إلا بالاجتماع لحاجة بعضهم إلى بعض تعاونًا وتناصرًا؛ يتعاونون على جلب المنفعة، ويتناصرون لدفع المضرة، إذ الواحد منهم لا يقدر وحده على جلب جميع منافعه، ودفع جميع مضاره^(٣).

ولا بد^(٤) لهم عند الاجتماع من رأس، حتى قال النبي ﷺ: «إذا خرج ثلاثة في سفر فليؤثروا»^(٥) أحدهم» رواه أبو داود من حديث أبي سعيد وأبي هريرة^(٦).

وروى الإمام أحمد في «المسند»^(٧) عن ابن عمر^(٨) - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال: «لا يحل لثلاثة يكونوا بفلاة من الأرض إلا أثروا عليهم أحدهم».

- (١) العبارة في بقية النسخ: «يجب أن يعرف أن ولاية...».
- (٢) بقية النسخ: «قيام».
- (٣) من قوله: «تعاونًا وتناصرًا...» إلى هنا من الأصل.
- (٤) تحرفت في الأصل: «ولأنه»!
- (٥) (ي): «فأثروا» وعلق بالهامش: «لفظه في سنن أبي داود: فليؤثروا».
- (٦) رقم (٢٦٠٨، ٢٦٠٩). قال النووي في «رياض الصالحين»: (ص/٢٩٩): «إسناده حسن. وكذا الألباني في «الصحيحة» رقم (١٣٢٢).
- (٧) رقم (٦٦٤٧) وفي سننه ابن لهيعة، وهو ضعيف.
- (٨) (ز، ب، ل): «وعمر».
- (٩) من أول الفقرة ساقط من (ط).

٢٣٢



أَمْرُ النَّاسِ مِنَ الْإِسْلَامِ مِنْ تَمِيمَةٍ وَتَلَقُّهَا مِنْ أَهْلِ

(١٤)

تَطْبِيقَاتُ

السِّيَاسَةُ الشَّعْبِيَّةُ

فِي أَصْلَاحِ الْأَرْجَاءِ وَالرَّجَائِيَّةِ

(تَطْبِيقُ كَاتِبُهُ لَا تَلَوُّهُ)

تَأليف

شيخ الإسلام أحمد بن محمد بن عبد السلام بن تيمية

(٦٦١ - ٧٢٨ هـ)

تحقيق

علي بن محمد العمران

إشراف

مجمع البحوث الإسلامية

تصنيف

مؤسسة شيخان بن عبد السلام بن عبد الرحمن بن تيمية

دار الإسلام

لبنات

نشر



سفر بن عبد الرحمن الحوالي

للشيخ
الدكتور:

موقع فضيلة الشيخ
الدكتور سفر الحوالي

حول الموقع | مساهمة | اتصل بنا | سجل الزوار

موقع الشيخ الدكتور سفر الحوالي + شرح العقيدة الضحاوية + الرؤية (الحلقة الثانية) + أصول الدين لا تعلم إلا من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم

أصول الدين لا تعلم إلا من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم

الشيخ الدكتور سفر بن عبد الرحمن الحوالي
من دروس: الرؤية (الحلقة الثانية)

قال المصنف رحمه الله تعالى:

[وكيف تُعلم أصول دين الإسلام من غير كتاب الله، وسنة رسوله؟ وكيف يُفسر كتاب الله بغير ما فسره به رسوله صلى الله عليه وسلم وأصحاب رسوله الذين نزل القرآن بلغتهم؟ وقد قال صلى الله عليه وسلم: «من قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار» وفي رواية: «من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار» ، وسئل أبو بكر رضي الله عنه عن قوله تعالى: «وَقَالُوا هَذَا نَارُ اللَّهِ» ما الأب؟ فقال: أي سماء تظلني، وأي أرض تقلني، إذا قلت في كتاب الله ما لا أعلم؟]

وليس تشبيه رؤية الله تعالى برؤية الشمس والقمر تشبيهاً لله؛ بل هو تشبيه الرؤية بالرؤية لا تشبيه المرئي بالمرئي، ولكن فيه دليل على علو الله عن خلقه. وإلا فهل تعقل رؤية بلا مقابلة؟ ومن قال: يرى لا في جهة فليراجع عقله!! فإما أن يكون مكابراً

نسخة للطباعة
اكتب رأيك
أخبر صديقك
اتصل بنا
أضف إلى السلة
عدد القراء: 6148 قارئ

عناصر الموضوع

- الرؤية (الحلقة الثانية)
- الرد على المعتزلة في باب رؤية الله تعالى
- تواتر أحاديث الرؤية
- أصول الدين لا تعلم إلا من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم

الصفحة الرئيسية
شرح الطحاوية
كتب ومؤلفات
محاضرات عامة
الفهارس
الشجرة العلمية
شجرة الفوائد

البحث الداخلي

عن:
في: العنوان
أرسل
بحث متقدم



قسم الأعضاء

أصول الفقه

تأليف
العلامة الأستاذ الدكتور

محمد أبو النور زهير

الأستاذ بجامعة الأزهر ، ووكيلها الأسبق

المجلد الثالث

مقرون بطبع محفوظ للنشر

الناشر

المكتبة الأزهرية للتراث

٩٠٩ شارع الأزهر خلف الجامع الأزهرى

٣٩٣٠٨٤٧ ت

٢ - ما نقل بطريق الأحاد مع توافر الدواعى على نقله متواتراً ، إما لكونه مستنداً إلى أصل من أصول الدين ، أو لكونه غريباً ، فالأول مثل نقل الشيعة النص الدال على إمامة على كرم الله وجهه ، والثاني مثل نقل بعض المصلين فى المسجد : أن الإمام سقط من فوق المنبر وقت الخطبة ، ولم ينقل ذلك البعض الآخر .

وخالف الشيعة فى ذلك فقالت : إن عدم التواتر لا يدل على كذب الخبر فإن الإقامة والتسمية ، وآحاد المعجزات مثل حنين الجذع وتسييح الحصى لم تنقل بطريق التواتر مع توافر الدواعى على نقلها ، لكونها مستندة إلى أصل دينى ، ومع ذلك لم يكن هذا دليلاً على كذب الأخبار الدالة عليها .

وأجاب الجمهور عن ذلك : بأن الإقامة والتسمية فى الصلاة لم تتوفر الدواعى على نقلها لكونها من الأحكام الفرعية ، والمخطئ فيها ليس بكافر ولا مبتدع ، بخلاف الإمامة ، فإنها من أصول الدين ، والمخالفة فيها فتنة وبدعة .

وأما آحاد المعجزات فإنها لم تنقل بطريق التواتر لقلة المشاهدين لها .

وللشيعة أن يقولوا : وكذلك عدم نقل النص الدال على الإمامة بطريق التواتر منشؤه قلة سامعيه ، وذلك لا يدل على كذبه .

وعما تقدم يعلم أن الأمر الثانى مختلف فيه ، وليس متفقاً عليه .

٣ - ما نقل عن النبى ﷺ بعد استقرار الأخبار وتدوينها ثم بحث عنه فلم يوجد فى بطون الكتب ولا فى صدور الرواة .

٤ - بعض ما ينسب إلى النبى ﷺ من الأخبار والدليل على علم الكذب فيه أمران .

أحدهما : أن النبى ﷺ روى أنه قال « سيكذب على » فإن كان هذا الحديث صحيحاً فلا بد من تحقق الكذب عليه ليصدق هذا الحديث ، وإلا لزم الكذب فى خبره عليه السلام ، وإن كان الحديث غير صحيح فقد تحقق الكذب فى بعض ما نسب إليه عليه السلام .

وثانيهما : أن بعض ما نسب إليه عليه الصلاة والسلام من الأخبار يتعارض مع العقل بحيث لا يقبل التأويل . وذلك مشعر بامتناع صدور عن النبى عليه السلام ، لأن الشرع لم يأت بما يخالف العقل باعتباره الواقع ونفس الأمر .

١٠٧

الإمامة أصلاً استقرت عليه قواعد الملة وانتظمت به مصالح الأمة

وفوض إليه السياسة ، ليصدر التدبير عن دين مشروع ، وتجتمع الكلمة على رأي متبوع فكانت الإمامة أصلاً عليه استقرت قواعد الملة [منه ما يصلح لسياسة الدنيا]^(١١) ، وانتظمت به مصالح الأمة حتى استتب بها الأمور العامة ، وصدرت عنها الولايات الخاصة ، فلم يقدم حكمها على كل حكم سلطاني ، ووجب ذكر ما اختص بنظرها على كل نظر ديني ، لترتيب أحكام الولايات على نسق متناسب الأقسام ، متشاكل الأحكام .

والذي تضمنه هذا الكتاب من الأحكام السلطانية والولايات الدينية عشرون باباً [وهي هذه مذكورة مسطورة]^(١٢) . فالباب الأول : فى عقد الإمامة ، والباب الثانى : فى تقليد الوزارة . والباب الثالث : فى تقليد الإمارة على البلاد ، والباب الرابع : فى تقليد الإمارة على الجهاد . والباب الخامس : فى الولاية على [ضروب من]^(١٣) المصالح . والباب السادس : فى ولاية القضاء . والباب السابع : فى ولاية المظالم . والباب الثامن : فى ولاية النقابة على ذوي الأنساب . والباب التاسع : فى الولاية على إمامة الصلوات . والباب العاشر : فى الولاية على الحج . والباب الحادى عشر : فى ولاية الصدقات^(١٤) . والباب الثانى عشر : فى قسم الفقيه والغنمة . والباب الثالث عشر : فى وضع الجزية والخراج . والباب الرابع عشر : فى اختلاف أحكامه فى البلاد . والباب الخامس عشر : فى إحياء الموات واستخراج المياه . والباب السادس عشر : فى الحمى والأرفاق . والباب السابع عشر : فى أحكام الإقطاع . والباب الثامن عشر : فى وضع الديوان وذكر^(١٥) أحكامه . والباب التاسع عشر : فى أحكام الجرائم . والباب العشرون : فى أحكام الحبسة .

كتاب

الأحكام السلطانية

و

الولايات الدينية

تأليف

أبو الحسن على بن محمد بن حبيب الماوردى

(ت ٤٥٠ هـ)

محقق

الدكتور أحمد سبارك البغدادي

جامعة الكويت - قسم العلوم السياسية

(١٠) الزيادة من ت .

(١١) الزيادة من ت .

(١٢) الزيادة من ت . وهي سابقة من النسخة المطبوعة وإن أوردتها النسخ في موضعها (فى الولاية على حروب المصالح) .

وبذلك يتفق ما جاء فى النسخة المطبوعة مع ما ورد فى (ح) .

(١٣) ح : فى الولاية على الصدقات .

(١٤) سابقة من ت .

يجوز الصلاة خلف الفاجر

— ١٢ —

بذنب اكتسبه . حتى يكون الله الذي ينزل خلقه حيث يشاء ، وعرف حق السلف الذين اختارهم الله لصحبة نبيه صلى الله عليه وسلم . وقدم أبا بكر وعمر عثمان . وعرف حق علي بن أبي طالب ، والزبير وعبد الرحمن بن عوف ، وسعد بن أبي وقاص ، وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل ، علي سائر الصحابة ، فإن هؤلاء القسمة الذين كانوا مع النبي صلى الله عليه وسلم على جبل حراء .

فقال النبي . صلى الله عليه وسلم « اسكن حراء فإني أو صديق أو شهيد » ، والتي دعا شريهم ؛ وترحم على جميع أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم وكبيرهم ، وحدث بفضلنا عليهم ؛ وأمسك عما شجر بينهم .

وصلاة العيدين والخوف والجمعة والجماعات مع كل أمير أو فاجر والمسح على الخفين في السفر والحضر . والتقصير في السفر ، والقرآن كلام الله ، وتمزيقه ، وليس بمخلوق . والإيمان قول وعمل يزيد وينقص ، والجهاد ماض ، منذ بعث الله محمدا إلى آخر عصابة ، يقاتلون الرجال ، لا يضرمهم جور جائر ، والشراء والبيع حلال إلى يوم القيامة ، على حكم الكتاب والسنة ، أربعا ، والدعاء لأئمة المسلمين بالصلاح .

ولا تخرج عليهم بسفك ، ولا تقاوم في فتنة وتلزم بيتك القبر ، والإيمان بمنكر ومكبر ، والإيمان بالمومن والشفاعة الجنة يرون ربهم تبارك وتعالى ، وأن الموحدين يخرجون من الآل كما جاءت الأحاديث في هذه الأشياء عن النبي صلى الله عليه وآله والأمثال . هذا ما أجمع عليه العلماء في الآفاق (١) .



(١) ابن الجوزي ، مناقب الإمام أحمد ، ص ١٦٥ — ١٦٦ .

مكتبة الشريعة الإسلامية

عقائد الإسلام

تأليف: محمد بن عبد الله بن عبد الوهاب

على سائر الناس

الطبعة الأولى: ١٤١١ هـ

وَاتَّخَذَ أَصْنَامًا آٰلِهَةً إِنِّي أَرَاكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴿٧١﴾ [الأنعام : ٧١] .

• فأهل السنة رحمهم الله يخالفون أهل البدع تماماً فيرون إقامة الحج مع الأمير وإن كان من أفست عباد الله.

فهم يرون إقامة الحج مع الأمراء ، وإن كانوا فاسقاً ، حتى وإن كانوا
يسرون الحمر في الحج ، لا يقولون : لا إمام فاجر ، لا نقبل إمامته ؟
لأنهم يرون أن طاعة ولي الأمر واجبة ، وإن كان فاسقاً ، بشرط أن لا
يخرجهم منه إلى الكفر البواح الذي اعتنقوا فيه من الله برهان ؟ فهذا لا طاعة
له ، ويجب أن يزال من تولي أمور المسلمين ، لكن الفجور الذي دون الكفر
مصحح باغ ، فإن الرأية لا تتزول به ، بل هي ثابتة ، والطاعة لولي الأمر
واجبة في غير المعصية .

وخلالها للرافضة الذين يقولون : إنه لا إمام إلا المعصوم ، وإن الأمة

المجلد الثانی

فتاوى العقيدة

جميع وترتيب

فقد بن ناصر بن إبراهيم السليمان

دار الثريا للنشر

والایمان یزید وینقص واكمل المؤمنین ایمانا احسنهم خلقاً .

وترك الصلاة كفر ليس شيء من الأعمال تركه كفر إلا الصلاة من تركها فهو كافر وقد حل قتله .

وتخير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر الصديق ثم عمر ثم عثمان بن عفان
ثم تقدم هؤلاء الثلاثة كما قدمهم أصحاب رسول الله ﷺ ولم يختلفوا في ذلك.

ثم من بعد الثلاثة اصحاب الثوري الخمسة : علي وطلحة والزبير
وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن مالك . كلهم يصلح للخلافة وكلهم امام
كما فعل اصحاب رسول الله ﷺ .

ثم اقبل الناس بعد اصحاب رسول الله ﷺ : القرن الذي بعث فيهم

من صحبته سنة أو شهراً أو ساعة أو رآه أو وفد إليه فهو من أصحابه له من الصحبة على قدر ما صحبه ، فإدناهم صحبة هو أفضل من الذين لم يروه ولو لقوا الله عز وجل بجميع الأعمال ، كان الذي (صحب) ^{﴿١﴾} التي ^{﴿٢﴾} إمام بعينه وأمن به ولو ساعة أفضل بصحبته من التابعين كلهم ولو عملوا كل أعمال ^{﴿٣﴾} الخير .

ثم السمع والطاعة للثلاثة وامراء المؤمنين البر والفاجر ومن ولي
بخلافة باجماع الناس ورضاهم .

لا يحل لأحد يؤمن بالله / واليوم الآخر أن يبيت ليلة إلا وعليه امام يرا [٨٦] ان أو قاجرا فهو أمير المؤمنين .

والغزو مع الأمراء ماض إلى يوم القيامة البر والفاجر لا يترك .

(۱) فی الاصل (رای) و صححت من : (هـ)

(۲) فی الاصل : (احمدیہ) وهو تحریف

132

تحقیق کتاب

شکر

أَصُولُ إِيْتِقَادِ أَهْلِ السُّنَنِ وَالْجَمَاعَةِ

٨٢

الكتاب والمحنة وأمم العصابة والتابعين من بعدهم

تأليف

الشيخ الإمام العالم الحافظ
 أبي القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطائفي اللالكائي

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه

العلامة: أحمد بن مسعود بن حمدان

کرافت

الرکوع الثانی: بعد الشیم یوسف

لجس قسم العقيدة والفلسفة بجامعة القاهرة

والله تعالى اعلم بالصواب

كتاب التوحيد

الإمام الفقيه
محمد بن عبد الوهاب
١١٨٥ - ١٢٠٢ هـ - ١٧٠٢ م

كتاب القول السديد

في مقاصد التوحيد

للمفتي عبد الرحمن بن ناصر بن سبي
١٣٧٧ - ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م

أعني به وتخرج الحديث

والمريض الزين أحمد

مجموعه الفتاوى النورية
للمفتي عبد الرحمن بن ناصر بن سبي



لأحد، فهو أعلى الخلق مقامًا وأعظمهم جاهًا، وأكملهم في كل فضيلة، لم يبق خير إلا دُلَّ أمته عليه، ولا شر إلا حذَرهم منه.

وكذلك يؤمنون بكلِّ كتاب أنزله الله، وكلِّ رسول أرسله الله، لا يفرقون بين أحدٍ من رُسُلِهِ.

ويؤمنون بالقدر كُلِّهِ، وأنَّ جميع أعمال العباد - خيرها وشرها - قد أحاط بها علم الله، وجرى بها قَلَمُهُ، ونفذت فيها مشيئته، وتعلَّقت بها حُكْمَتُهُ، حيث خلَقَ للعبادِ قدرة وإرادة، تقع بها أقوالهم وأفعالهم بحسب مشيئتهم، لم يجبرهم على شيءٍ منها بل مختارين لها، وخصَّ المؤمنين بأنَّ حَبِيبَ إِلَهُهم الإِيْمَانُ وَزَيْنُهُ في قلوبهم، وكرهَ إِلَهُهم الكُفْرَ والفُسُوقَ والعِصْيَانَ بِعَدْلِهِ وحُكْمَتِهِ.

ومن أصول أهل السنة : أنَّهم يدينون بالنصيحة لله، ولكتابه، ورسوله، ولأئمة المسلمين وعامتهم، ويأمرون بالمعروف، وينهون عن المنكر على ما توجبه الشريعة، ويأمرون ببرِّ الوالدين وصِلَةِ الْأَرْحَامِ، والإحسان إلى الجيران والمهالك والمعاملين، ومن له حقٌّ، وبالإحسان إلى الخلق أجمعين.

ويذعنون إلى مكارم الأخلاق وعحاسنها، وينهون عن مساوئ الأخلاق وأرذلها.

ويعتقدون أنَّ أكمل المؤمنين إيمانًا وبقينًا أحسنهم أعمالًا وأخلاقًا، وأصدقهم أقوالًا، وأغداهم إلى كُلِّ خير وقضيلة، وأبعدهم من كُلِّ رذيلة.

ويأمرُونَ بالقيام بِشَرَايِعِ الدِّينِ، على ما جاء عن نبيهم فيها وفي صفاتها ومكملاتها، والتحذير عن مُفْسِدَاتِها ومُنْقَصَاتِها.

ويرون الجهاد في سبيل الله ماضيًا مع البرِّ والفاجر، وأنه ذروة سنام الدِّينِ، جهاد العلم والحجة، وجهاد السلاح، وأنه فرض على كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يُدَافِعَ عن الدِّينِ بِكُلِّ مَكْنٍ ومُسْتَطَاع.

الجهاد في سبيل الله ماضيًا مع البر والفاجر

فتح الباري
شرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري
بإشراف
عبد الرحمن بن محمد بن عبد الوهاب
مطبعة
الملك
(١٢٧٢ - ١٢٨٢ هـ)
قديم
عبد القادر بن محمد بن أحمد
طبع
صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود
الملك في الرياض
بإشراف
عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب

المستقل الكبير

1938م

أبو بكر أحمد بن محمد بن علي المصلي
أخو مؤسس دولة

تحقيق
محمد عبد القادر عطا

الطبعة الشاويش
يحيى بن أبي بكر خاتبة
تدقيق: محمد بن أبي بكر - خاتبة - خاتبة - خاتبة
الطبعة: - المطبعة - المطبعة - المطبعة

مكتبة المصلي
مكتبة المصلي
دار الكتب العلمية

أمامة السكران للصلاة عند القوم جائزة

مكتاب جامع الصلاة

٥٥٠

٢٧٧- في السكران يوم

٨٨٩١- حدثنا أبو بكر قال: حَدَّثَنَا مُنَادٌ عَنْ أَخِي، عَنْ الْحَسَنِ، أَنَّهُ قَالَ فِي (السَّكْرَانِ يَوْمَ الْقَوْمِ) قَالَ: إِذَا أَنْتُمْ بَعَثْتُمُ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ فَقَدْ أَخْرَجْتُمُ عَنْهُ، وَعَنْهُمْ، وَقَالَ مُنَادٌ يُمِيدُونَ جَوِيئًا وَإِلْهَامًا.

٢٧٨- في الصلاة عند القتل

٨٨٩٢- حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ غَارُونَ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُلَيْبٍ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ جُنْدَبٍ، عَنْ الْحَارِثِ بْنِ بَرْصَاءَ قَالَ: أَتَيْتُ بِحُثَيْبِ بْنِ أَبِي عَمْرٍاءَ بِسُجَّةٍ فَأَخْرَجَهُ مِنَ الْحَرَمِ لِيَقْتُلَهُ فَقَالَ: دَعُونِي أَصْلِي رُكْعَتَيْنِ فَتَرْكُوهُ فَصَلُّوا رُكْعَتَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: لَوْلَا أَنْ تَقْتُلُوا بِي بَرَزْتُ لَوَدَّتُ^(١).

٨٨٩٣- حَدَّثَنَا أَبُو عَازِرٍ، عَنْ ابْنِ عُزَيْنٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ لَمَّا انْتَلَقَ بِحُثَيْبِ بْنِ أَبِي عَمْرٍاءَ^(٢) مُعَاوِيَةَ قَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، [قَالَ: وَأَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَنَا قَالَ: نَعَمْ قَالَ: لَا تَقْتُلْكَ قَالَ: ثُمَّ أَمَرَ بِهِ لِيُقْتَلَ فَقَالَ: دَعُونِي أَصْلِي رُكْعَتَيْنِ، فَصَلُّوا رُكْعَتَيْنِ فَتَجَوَّزَ فِيهِمَا قَالَا: لَا تَزُودُنِي حَقَّقْنَاهُمَا بَرَزْنَا وَلَيْكِي عَرِجَتْ أَنْ أَطْلُوعَ عَلَيْكُمْ، ثُمَّ قِيلَ^(٣).

٢٧٩- حَيْ قَالَ: الْقَتْلُ هُوَ الْبَيْضُ

٨٨٩٤- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ قَالَ: كُنَّا ابْنِ عُمَرَ، عَنْ [أَبِي نَجِيحٍ]^(١)، عَنْ شُجَاعِ بْنِ قَالٍ: الْقَتْلُ الْبَيْضُ.

(١) في إسناده مسلم بن جندب الهذلي، وهو مجهول الحال، لا أعلم له توثيقا يند به. والحاوثر بن بَرْصَاءَ، ولم ألق على ترجمة له.
(٢) كذا في الأصح، ووقع في المطبوع: (أبي).
(٣) في إسناده محمد بن سيرين، وكان بالبصرة وقت أن وقعت حادثة قتل حجير بن عاصم، ولم أر له رواية عن معاوية بن عمار، فلو كان هذا تكون هذه الحكاية مرسلة.
(٤) كذا في الأصح، ووقع في المطبوع: (نجيح) خطأ، أنظر ترجمة عبد الله بن نجيح من التهذيب.

المصنف

ابن أبي شيبة

الإمام المازني

أبي بكر عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن أبي شيبة القيسي

٨٢٥-٨١٦

تجيب

إلى محمّد بن أبي بكر بن محمد

البرقي

العين - جامع الصلاة
٨١٣ - ٨١٦

الكتاب

المصنف

لا بأس بأمامة ابن الزنا للناس في الصلاة

٢٩٦

٣٨٣٣ - عبد الرزاق عن الثوري عن عبد الأعلى عن سعيد بن جبير قال: قال ابن عباس: كيف أوتهم وهم يمشون إلى القبلة حين همي^(١).

٣٨٣٤ - عبد الرزاق عن أبيه عن خالد بن عبد الرحمن عن سعيد ابن جبير أن ابن عباس أتهم^(٢) في ثوب واحد وهو أعشى على بساط قد طبق البيت.

٣٨٣٥ - عبد الرزاق عن معمر عن قتادة: كان يوتهم وهو أعشى.

باب هل يوم ولد الزنا ؟

٣٨٣٦ - عبد الرزاق عن ابن جريج قال: سأل سليمان بن موسى خطاه عن ولد الزنا إذا كان يوم^(١) أيوم القوم ؟ قال: نعم، قال سليمان: ونحن نرى ذلك.

٣٨٣٧ - عبد الرزاق عن ابن جريج قال: إن عمرو بن دينار حينما ما رأى بذلك يأسا.

٣٨٣٨ - عبد الرزاق عن الثوري عن حماد قال: سألت إبراهيم

(١) أخرجه «ش» عن وكيع عن الثوري عن عبد الأعلى عن سعيد بن جبير عن من كره إمامة الأعشى، وروى الكرامية عن أنس وابن مسعود وسعيد بن جبير ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١ - ٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٦٤ - ٥٦٥ - ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٦٨ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٨ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨١ - ٥٨٢ - ٥٨٣ - ٥٨٤ - ٥٨٥ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٠ - ٥٩١ - ٥٩٢ - ٥٩٣ - ٥٩٤ - ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - ٥٩٨ - ٥٩٩ - ٦٠٠ - ٦٠١ - ٦٠٢ - ٦٠٣ - ٦٠٤ - ٦٠٥ - ٦٠٦ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦١٠ - ٦١١ - ٦١٢ - ٦١٣ - ٦١٤ - ٦١٥ - ٦١٦ - ٦١٧ - ٦١٨ - ٦١٩ - ٦٢٠ - ٦٢١ - ٦٢٢ - ٦٢٣ - ٦٢٤ - ٦٢٥ - ٦٢٦ - ٦٢٧ - ٦٢٨ - ٦٢٩ - ٦٣٠ - ٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٣٣ - ٦٣٤ - ٦٣٥ - ٦٣٦ - ٦٣٧ - ٦٣٨ - ٦٣٩ - ٦٤٠ - ٦٤١ - ٦٤٢ - ٦٤٣ - ٦٤٤ - ٦٤٥ - ٦٤٦ - ٦٤٧ - ٦٤٨ - ٦٤٩ - ٦٥٠ - ٦٥١ - ٦٥٢ - ٦٥٣ - ٦٥٤ - ٦٥٥ - ٦٥٦ - ٦٥٧ - ٦٥٨ - ٦٥٩ - ٦٦٠ - ٦٦١ - ٦٦٢ - ٦٦٣ - ٦٦٤ - ٦٦٥ - ٦٦٦ - ٦٦٧ - ٦٦٨ - ٦٦٩ - ٦٧٠ - ٦٧١ - ٦٧٢ - ٦٧٣ - ٦٧٤ - ٦٧٥ - ٦٧٦ - ٦٧٧ - ٦٧٨ - ٦٧٩ - ٦٨٠ - ٦٨١ - ٦٨٢ - ٦٨٣ - ٦٨٤ - ٦٨٥ - ٦٨٦ - ٦٨٧ - ٦٨٨ - ٦٨٩ - ٦٩٠ - ٦٩١ - ٦٩٢ - ٦٩٣ - ٦٩٤ - ٦٩٥ - ٦٩٦ - ٦٩٧ - ٦٩٨ - ٦٩٩ - ٧٠٠ - ٧٠١ - ٧٠٢ - ٧٠٣ - ٧٠٤ - ٧٠٥ - ٧٠٦ - ٧٠٧ - ٧٠٨ - ٧٠٩ - ٧١٠ - ٧١١ - ٧١٢ - ٧١٣ - ٧١٤ - ٧١٥ - ٧١٦ - ٧١٧ - ٧١٨ - ٧١٩ - ٧٢٠ - ٧٢١ - ٧٢٢ - ٧٢٣ - ٧٢٤ - ٧٢٥ - ٧٢٦ - ٧٢٧ - ٧٢٨ - ٧٢٩ - ٧٣٠ - ٧٣١ - ٧٣٢ - ٧٣٣ - ٧٣٤ - ٧٣٥ - ٧٣٦ - ٧٣٧ - ٧٣٨ - ٧٣٩ - ٧٤٠ - ٧٤١ - ٧٤٢ - ٧٤٣ - ٧٤٤ - ٧٤٥ - ٧٤٦ - ٧٤٧ - ٧٤٨ - ٧٤٩ - ٧٥٠ - ٧٥١ - ٧٥٢ - ٧٥٣ - ٧٥٤ - ٧٥٥ - ٧٥٦ - ٧٥٧ - ٧٥٨ - ٧٥٩ - ٧٦٠ - ٧٦١ - ٧٦٢ - ٧٦٣ - ٧٦٤ - ٧٦٥ - ٧٦٦ - ٧٦٧ - ٧٦٨ - ٧٦٩ - ٧٧٠ - ٧٧١ - ٧٧٢ - ٧٧٣ - ٧٧٤ - ٧٧٥ - ٧٧٦ - ٧٧٧ - ٧٧٨ - ٧٧٩ - ٧٨٠ - ٧٨١ - ٧٨٢ - ٧٨٣ - ٧٨٤ - ٧٨٥ - ٧٨٦ - ٧٨٧ - ٧٨٨ - ٧٨٩ - ٧٩٠ - ٧٩١ - ٧٩٢ - ٧٩٣ - ٧٩٤ - ٧٩٥ - ٧٩٦ - ٧٩٧ - ٧٩٨ - ٧٩٩ - ٨٠٠ - ٨٠١ - ٨٠٢ - ٨٠٣ - ٨٠٤ - ٨٠٥ - ٨٠٦ - ٨٠٧ - ٨٠٨ - ٨٠٩ - ٨١٠ - ٨١١ - ٨١٢ - ٨١٣ - ٨١٤ - ٨١٥ - ٨١٦ - ٨١٧ - ٨١٨ - ٨١٩ - ٨٢٠ - ٨٢١ - ٨٢٢ - ٨٢٣ - ٨٢٤ - ٨٢٥ - ٨٢٦ - ٨٢٧ - ٨٢٨ - ٨٢٩ - ٨٣٠ - ٨٣١ - ٨٣٢ - ٨٣٣ - ٨٣٤ - ٨٣٥ - ٨٣٦ - ٨٣٧ - ٨٣٨ - ٨٣٩ - ٨٤٠ - ٨٤١ - ٨٤٢ - ٨٤٣ - ٨٤٤ - ٨٤٥ - ٨٤٦ - ٨٤٧ - ٨٤٨ - ٨٤٩ - ٨٥٠ - ٨٥١ - ٨٥٢ - ٨٥٣ - ٨٥٤ - ٨٥٥ - ٨٥٦ - ٨٥٧ - ٨٥٨ - ٨٥٩ - ٨٦٠ - ٨٦١ - ٨٦٢ - ٨٦٣ - ٨٦٤ - ٨٦٥ - ٨٦٦ - ٨٦٧ - ٨٦٨ - ٨٦٩ - ٨٧٠ - ٨٧١ - ٨٧٢ - ٨٧٣ - ٨٧٤ - ٨٧٥ - ٨٧٦ - ٨٧٧ - ٨٧٨ - ٨٧٩ - ٨٨٠ - ٨٨١ - ٨٨٢ - ٨٨٣ - ٨٨٤ - ٨٨٥ - ٨٨٦ - ٨٨٧ - ٨٨٨ - ٨٨٩ - ٨٩٠ - ٨٩١ - ٨٩٢ - ٨٩٣ - ٨٩٤ - ٨٩٥ - ٨٩٦ - ٨٩٧ - ٨٩٨ - ٨٩٩ - ٩٠٠ - ٩٠١ - ٩٠٢ - ٩٠٣ - ٩٠٤ - ٩٠٥ - ٩٠٦ - ٩٠٧ - ٩٠٨ - ٩٠٩ - ٩١٠ - ٩١١ - ٩١٢ - ٩١٣ - ٩١٤ - ٩١٥ - ٩١٦ - ٩١٧ - ٩١٨ - ٩١٩ - ٩٢٠ - ٩٢١ - ٩٢٢ - ٩٢٣ - ٩٢٤ - ٩٢٥ - ٩٢٦ - ٩٢٧ - ٩٢٨ - ٩٢٩ - ٩٣٠ - ٩٣١ - ٩٣٢ - ٩٣٣ - ٩٣٤ - ٩٣٥ - ٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٣٨ - ٩٣٩ - ٩٤٠ - ٩٤١ - ٩٤٢ - ٩٤٣ - ٩٤٤ - ٩٤٥ - ٩٤٦ - ٩٤٧ - ٩٤٨ - ٩٤٩ - ٩٥٠ - ٩٥١ - ٩٥٢ - ٩٥٣ - ٩٥٤ - ٩٥٥ - ٩٥٦ - ٩٥٧ - ٩٥٨ - ٩٥٩ - ٩٦٠ - ٩٦١ - ٩٦٢ - ٩٦٣ - ٩٦٤ - ٩٦٥ - ٩٦٦ - ٩٦٧ - ٩٦٨ - ٩٦٩ - ٩٧٠ - ٩٧١ - ٩٧٢ - ٩٧٣ - ٩٧٤ - ٩٧٥ - ٩٧٦ - ٩٧٧ - ٩٧٨ - ٩٧٩ - ٩٨٠ - ٩٨١ - ٩٨٢ - ٩٨٣ - ٩٨٤ - ٩٨٥ - ٩٨٦ - ٩٨٧ - ٩٨٨ - ٩٨٩ - ٩٩٠ - ٩٩١ - ٩٩٢ - ٩٩٣ - ٩٩٤ - ٩٩٥ - ٩٩٦ - ٩٩٧ - ٩٩٨ - ٩٩٩ - ١٠٠٠ - ١٠٠١ - ١٠٠٢ - ١٠٠٣ - ١٠٠٤ - ١٠٠٥ - ١٠٠٦ - ١٠٠٧ - ١٠٠٨ - ١٠٠٩ - ١٠١٠ - ١٠١١ - ١٠١٢ - ١٠١٣ - ١٠١٤ - ١٠١٥ - ١٠١٦ - ١٠١٧ - ١٠١٨ - ١٠١٩ - ١٠٢٠ - ١٠٢١ - ١٠٢٢ - ١٠٢٣ - ١٠٢٤ - ١٠٢٥ - ١٠٢٦ - ١٠٢٧ - ١٠٢٨ - ١٠٢٩ - ١٠٣٠ - ١٠٣١ - ١٠٣٢ - ١٠٣٣ - ١٠٣٤ - ١٠٣٥ - ١٠٣٦ - ١٠٣٧ - ١٠٣٨ - ١٠٣٩ - ١٠٤٠ - ١٠٤١ - ١٠٤٢ - ١٠٤٣ - ١٠٤٤ - ١٠٤٥ - ١٠٤٦ - ١٠٤٧ - ١٠٤٨ - ١٠٤٩ - ١٠٥٠ - ١٠٥١ - ١٠٥٢ - ١٠٥٣ - ١٠٥٤ - ١٠٥٥ - ١٠٥٦ - ١٠٥٧ - ١٠٥٨ - ١٠٥٩ - ١٠٦٠ - ١٠٦١ - ١٠٦٢ - ١٠٦٣ - ١٠٦٤ - ١٠٦٥ - ١٠٦٦ - ١٠٦٧ - ١٠٦٨ - ١٠٦٩ - ١٠٧٠ - ١٠٧١ - ١٠٧٢ - ١٠٧٣ - ١٠٧٤ - ١٠٧٥ - ١٠٧٦ - ١٠٧٧ - ١٠٧٨ - ١٠٧٩ - ١٠٨٠ - ١٠٨١ - ١٠٨٢ - ١٠٨٣ - ١٠٨٤ - ١٠٨٥ - ١٠٨٦ - ١٠٨٧ - ١٠٨٨ - ١٠٨٩ - ١٠٩٠ - ١٠٩١ - ١٠٩٢ - ١٠٩٣ - ١٠٩٤ - ١٠٩٥ - ١٠٩٦ - ١٠٩٧ - ١٠٩٨ - ١٠٩٩ - ١١٠٠ - ١١٠١ - ١١٠٢ - ١١٠٣ - ١١٠٤ - ١١٠٥ - ١١٠٦ - ١١٠٧ - ١١٠٨ - ١١٠٩ - ١١١٠ - ١١١١ - ١١١٢ - ١١١٣ - ١١١٤ - ١١١٥ - ١١١٦ - ١١١٧ - ١١١٨ - ١١١٩ - ١١٢٠ - ١١٢١ - ١١٢٢ - ١١٢٣ - ١١٢٤ - ١١٢٥ - ١١٢٦ - ١١٢٧ - ١١٢٨ - ١١٢٩ - ١١٣٠ - ١١٣١ - ١١٣٢ - ١١٣٣ - ١١٣٤ - ١١٣٥ - ١١٣٦ - ١١٣٧ - ١١٣٨ - ١١٣٩ - ١١٤٠ - ١١٤١ - ١١٤٢ - ١١٤٣ - ١١٤٤ - ١١٤٥ - ١١٤٦ - ١١٤٧ - ١١٤٨ - ١١٤٩ - ١١٥٠ - ١١٥١ - ١١٥٢ - ١١٥٣ - ١١٥٤ - ١١٥٥ - ١١٥٦ - ١١٥٧ - ١١٥٨ - ١١٥٩ - ١١٦٠ - ١١٦١ - ١١٦٢ - ١١٦٣ - ١١٦٤ - ١١٦٥ - ١١٦٦ - ١١٦٧ - ١١٦٨ - ١١٦٩ - ١١٧٠ - ١١٧١ - ١١٧٢ - ١١٧٣ - ١١٧٤ - ١١٧٥ - ١١٧٦ - ١١٧٧ - ١١٧٨ - ١١٧٩ - ١١٨٠ - ١١٨١ - ١١٨٢ - ١١٨٣ - ١١٨٤ - ١١٨٥ - ١١٨٦ - ١١٨٧ - ١١٨٨ - ١١٨٩ - ١١٩٠ - ١١٩١ - ١١٩٢ - ١١٩٣ - ١١٩٤ - ١١٩٥ - ١١٩٦ - ١١٩٧ - ١١٩٨ - ١١٩٩ - ١٢٠٠ - ١٢٠١ - ١٢٠٢ - ١٢٠٣ - ١٢٠٤ - ١٢٠٥ - ١٢٠٦ - ١٢٠٧ - ١٢٠٨ - ١٢٠٩ - ١٢١٠ - ١٢١١ - ١٢١٢ - ١٢١٣ - ١٢١٤ - ١٢١٥ - ١٢١٦ - ١٢١٧ - ١٢١٨ - ١٢١٩ - ١٢٢٠ - ١٢٢١ - ١٢٢٢ - ١٢٢٣ - ١٢٢٤ - ١٢٢٥ - ١٢٢٦ - ١٢٢٧ - ١٢٢٨ - ١٢٢٩ - ١٢٣٠ - ١٢٣١ - ١٢٣٢ - ١٢٣٣ - ١٢٣٤ - ١٢٣٥ - ١٢٣٦ - ١٢٣٧ - ١٢٣٨ - ١٢٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤١ - ١٢٤٢ - ١٢٤٣ - ١٢٤٤ - ١٢٤٥ - ١٢٤٦ - ١٢٤٧ - ١٢٤٨ - ١٢٤٩ - ١٢٥٠ - ١٢٥١ - ١٢٥٢ - ١٢٥٣ - ١٢٥٤ - ١٢٥٥ - ١٢٥٦ - ١٢٥٧ - ١٢٥٨ - ١٢٥٩ - ١٢٦٠ - ١٢٦١ - ١٢٦٢ - ١٢٦٣ - ١٢٦٤ - ١٢٦٥ - ١٢٦٦ - ١٢٦٧ - ١٢٦٨ - ١٢٦٩ - ١٢٧٠ - ١٢٧١ - ١٢٧٢ - ١٢٧٣ - ١٢٧٤ - ١٢٧٥ - ١٢٧٦ - ١٢٧٧ - ١٢٧٨ - ١٢٧٩ - ١٢٨٠ - ١٢٨١ - ١٢٨٢ - ١٢٨٣ - ١٢٨٤ - ١٢٨٥ - ١٢٨٦ - ١٢٨٧ - ١٢٨٨ - ١٢٨٩ - ١٢٩٠ - ١٢٩١ - ١٢٩٢ - ١٢٩٣ - ١٢٩٤ - ١٢٩٥ - ١٢٩٦ - ١٢٩٧ - ١٢٩٨ - ١٢٩٩ - ١٣٠٠ - ١٣٠١ - ١٣٠٢ - ١٣٠٣ - ١٣٠٤ - ١٣٠٥ - ١٣٠٦ - ١٣٠٧ - ١٣٠٨ - ١٣٠٩ - ١٣١٠ - ١٣١١ - ١٣١٢ - ١٣١٣ - ١٣١٤ - ١٣١٥ - ١٣١٦ - ١٣١٧ - ١٣١٨ - ١٣١٩ - ١٣٢٠ - ١٣٢١ - ١٣٢٢ - ١٣٢٣ - ١٣٢٤ - ١٣٢٥ - ١٣٢٦ - ١٣٢٧ - ١٣٢٨ - ١٣٢٩ - ١٣٣٠ - ١٣٣١ - ١٣٣٢ - ١٣٣٣ - ١٣٣٤ - ١٣٣٥ - ١٣٣٦ - ١٣٣٧ - ١٣٣٨ - ١٣٣٩ - ١٣٤٠ - ١٣٤١ - ١٣٤٢ - ١٣٤٣ - ١٣٤٤ - ١٣٤٥ - ١٣٤٦ - ١٣٤٧ - ١٣٤٨ - ١٣٤٩ - ١٣٥٠ - ١٣٥١ - ١٣٥٢ - ١٣٥٣ - ١٣٥٤ - ١٣٥٥ - ١٣٥٦ - ١٣٥٧ - ١٣٥٨ - ١٣٥٩ - ١٣٦٠ - ١٣٦١ - ١٣٦٢ - ١٣٦٣ - ١٣٦٤ - ١٣٦٥ - ١٣٦٦ - ١٣٦٧ - ١٣٦٨ - ١٣٦٩ - ١٣٧٠ - ١٣٧١ - ١٣٧٢ - ١٣٧٣ - ١٣٧٤ - ١٣٧٥ - ١٣٧٦ - ١٣٧٧ - ١٣٧٨ - ١٣٧٩ - ١٣٨٠ - ١٣٨١ - ١٣٨٢ - ١٣٨٣ - ١٣٨٤ - ١٣٨٥ - ١٣٨٦ - ١٣٨٧ - ١٣٨٨ - ١٣٨٩ - ١٣٩٠ - ١٣٩١ - ١٣٩٢ - ١٣٩٣ - ١٣٩٤ - ١٣٩٥ - ١٣٩٦ - ١٣٩٧ - ١٣٩٨ - ١٣٩٩ - ١٤٠٠ - ١٤٠١ - ١٤٠٢ - ١٤٠٣ - ١٤٠٤ - ١٤٠٥ - ١٤٠٦ - ١٤٠٧ - ١٤٠٨ - ١٤٠٩ - ١٤١٠ - ١٤١١ - ١٤١٢ - ١٤١٣ - ١٤١٤ - ١٤١٥ - ١٤١٦ - ١٤١٧ - ١٤١٨ - ١٤١٩ - ١٤٢٠ - ١٤٢١ - ١٤٢٢ - ١٤٢٣ - ١٤٢٤ - ١٤٢٥ - ١٤٢٦ - ١٤٢٧ - ١٤٢٨ - ١٤٢٩ - ١٤٣٠ - ١٤٣١ - ١٤٣٢ - ١٤٣٣ - ١٤٣٤ - ١٤٣٥ - ١٤٣٦ - ١٤٣٧ - ١٤٣٨ - ١٤٣٩ - ١٤٤٠ - ١٤٤١ - ١٤٤٢ - ١٤٤٣ - ١٤٤٤ - ١٤٤٥ - ١٤٤٦ - ١٤٤٧ - ١٤٤٨ - ١٤٤٩ - ١٤٥٠ - ١٤٥١ - ١٤٥٢ - ١٤٥٣ - ١٤٥٤ - ١٤٥٥ - ١٤٥٦ - ١٤٥٧ - ١٤٥٨ - ١٤٥٩ - ١٤٦٠ - ١٤٦١ - ١٤٦٢ - ١٤٦٣ - ١٤٦٤ - ١٤٦٥ - ١٤٦٦ - ١٤٦٧ - ١٤٦٨ - ١٤٦٩ - ١٤٧٠ - ١٤٧١ - ١٤٧٢ - ١٤٧٣ - ١٤٧٤ - ١٤٧٥ - ١٤٧٦ - ١٤٧٧ - ١٤٧٨ - ١٤٧٩ - ١٤٨٠ - ١٤٨١ - ١٤٨٢ - ١٤٨٣ - ١٤٨٤ - ١٤٨٥ - ١٤٨٦ - ١٤٨٧ - ١٤٨٨ - ١٤٨٩ - ١٤٩٠ - ١٤٩١ - ١٤٩٢ - ١٤٩٣ - ١٤٩٤ - ١٤٩٥ - ١٤٩٦ - ١٤٩٧ - ١٤٩٨ - ١٤٩٩ - ١٥٠٠ - ١٥٠١ - ١٥٠٢ - ١٥٠٣ - ١٥٠٤ - ١٥٠٥ - ١٥٠٦ - ١٥

(١٣) باب الأمر بلزوم الجماعة عند ظهور الفتن، وتحذير الدعاة إلى الكفر^(٢)



٥٢- (...) وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلٍ بْنُ

(٢) في شرح النووي: باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن، وفي كل حال، وتحريم الخروج على الطاعة، ومفارقة الجماعة.
(٣) في (خ) «فما تأمرني إن أدركني ذلك».

الْحَجَّاجُ عَنْ قَنَادَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يُحَدِّثُ عَنْ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ خَلَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِهِ.

(...) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَقُلْ: خَلَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

(١٢) باب في طاعة الأمراء وإن منعوا الحقوق

٤٩- (١٨٤٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ ابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ عُلْقَمَةَ بْنِ وَائِلٍ الْحَضْرَمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَأَلَ سَلَمَةَ بْنُ يَزِيدَ الْجُعْفِيِّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ أَرَأَيْتَ إِنْ قَامَتْ عَلَيْنَا أُمَرَاءُ يَسْأَلُونَا^(١) حَقَّهُمْ وَيَمْنَعُونَا حَقَّنَا، فَمَا تَأْمُرُنَا؟ فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ سَأَلَهُ فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ سَأَلَهُ فِي الثَّانِيَةِ أَوْ فِي الثَّالِثَةِ فَجَذَبَهُ الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ، وَقَالَ: «اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا، فَإِنَّمَا عَلَيْهِمْ مَا حُمِّلُوا وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ».

٥٠- (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سِمَاكِ بْنِ هَذَا الْإِسْنَادِ، بِمِثْلِهِ، وَقَالَ: فَجَذَبَهُ الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا، فَإِنَّمَا عَلَيْهِمْ مَا حُمِّلُوا وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ».

(١) هكذا في أكثر النسخ: يسألونا، ويمنعونا، بنون واحدة على حذف نون الوقاية، وهو جائز في مثل هذا الفعل، وبعضهم يرى أن المحذوف: نون الرفع، والأرجح أنه نون الوقاية، لأنها منشأ الثقل، ولا معنى لها في الكلام، وفي بعض النسخ بنونين، وهو ظاهر.

٣٦- وَمَنْ خَرَجَ عَلَى إِمَامٍ مِنْ أُمَّةٍ الْمُسْلِمِينَ وَقَدْ كَانَ النَّاسُ اجْتَمَعُوا عَلَيْهِ وَأَقْرَبُوا لَهُ بِالْخِلَافَةِ بَأْيٍ وَخِيٍّ كَانَ بِالرُّضَا أَوْ بِالْفُلَيْهِ فَقَدْ فَسَّقَ هَذَا الْخَارِجُ عَصَا الْمُسْلِمِينَ، وَخَالَفَ الْأَمَرَ حَسَنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِنْ مَاتَ الْخَارِجُ عَلَيْهِ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً^(١).

٣٧- وَلَا يَحِلُّ قِتَالُ السُّلْطَانِ وَلَا الْخُرُوجُ عَلَيْهِ لِأَحَدٍ مِنَ النَّاسِ، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَهُوَ مُبْتَدِعٌ عَلَى غَيْرِ الشُّبْهِ وَالطَّرِيقِ^(٢).

الشرح

الخروج على الأمة يحصل به مفسد كثيرة، فيحصل به فتن وقتل واضطهاد لأهل الخير، ويحصل به إذلال لأهل الدين، ولأهل الإيمان، ولأهل العلم، ولأهل العمل الصالح، ويحصل بذلك مفسد، وقد جُرب ذلك في العصور الأولى، كالذين مثلاً خرجوا على الحجاج في ولايته، كابن الأشعث لما خلع بيعة أمير

(١) لحديث ابن عباس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر عليه، فإنه من فارق الجماعة شيراً فمات، فميتة جاهلية».

أخرجه البخاري برقم (٧٠٥٤)، ومسلم برقم (١٨٤٩).

(٢) قال شارح الطحاوية: «وأما لزوم طاعتهم وإن جاوروا فلاهنة بترتب على الخروج من طاعتهم من المفسد أضعاف ما يحصل من جورهم، بل في الصبر على جورهم تكفير السيئات، ومضاعفة الأجور، فإن الله ما سلطهم علينا إلا لفساد أعمالنا، والجزاء من جنس العمل، فعلينا الاجتهاد في الاستغفار والتوبة وإصلاح العمل». (الطحاوية صفحة ٣٨١).

شرح أصول السنة

لإمام أهل السنة أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل

رحمته الله تعالى

١٦٤ - ٢٤١ هـ

مترجم فضيلة الشيخ العلامة

عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي ربيعة

حفظه الله تعالى

صححه وخرج أحاديثه وعلق عليه

علي بن حسين أبو لوز

حيثي غير عربي؛ عبد حيثي أصلاً وفرعاً وخلقة، كأن رأسه زبيبة؛ لأن شعر الحبشة ليس كشعر العرب؛ فالحبشة يكون في رؤوسهم حلق كأنها الزبيبة، وهذا من باب المبالغة في كون هذا العامل عبداً حيثياً أصلاً وفرعاً، وهذا يشمل قوله: «وإن استعمل» فيشمل الأمير الذي هو أمير السلطان، وكذلك السلطان.

فلو فرض أن سلطاناً غلب الناس واستولى وسيطر وليس من العرب؛ بل كان عبداً حيثياً فإن علينا أن نسمع ونطيع؛ لأن العلة واحدة وهي أنه إن لم نسمع ونطيع حصلت الفوضى، وزال النظام، وزال الأمن، وحل الخوف. فالمهم أن علينا أن نسمع ونطيع لولاة أمورنا إلا إذا أمروا بمعصية.

وكذلك حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «عليك السمع والطاعة في عسرك وسرك ومنشطك ومكرهك وأثرة عليك» السمع والطاعة لولاة الأمور في المنشط والمكروه؛ في المنشط: يعني في الأمر الذي إذا أمروك به نشطت عليه؛ لأنه يوافق هواك، وفي المكروه: في الأمر الذي أمروك به لم تكن نشيطاً فيه؛ لأنك تكرهه، اسمع في هذا وهذا، وفي العسر واليسر، حتى إن كنت غنياً فأمروك فاسمع ولا تستكبر لأنك غني، وإذا كنت فقيراً فاسمع ولا تقل لا أسمع وهم أغنياء وأنا فقير.

اسمع وأطع في أي حال من الأحوال، حتى في الأثرة؛ يعني إذا استأثر لولاة الأمور على الشعب، فعليهم أيضاً السمع والطاعة في غير معصية الله عز وجل.

سلسلة طرقات فضيلة الشيخ محمد صالح المنجد (٥٣)

شَرَحَ

رَبِّ الْبَيْتِ الْحَرَامِ
مِنْ كَلَامِ رَسُولِ الْمُرْسَلِينَ

لَفَضِيلَةِ الشَّيْخِ الْعَلَامَةِ
مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي رَيْدَةَ
عَسَى اللَّهُ لَهُ وَلِأَهْلِهِ وَالْمُسْلِمِينَ

الجلد الثالث

الرسول يوصي أصحابه أن من بعده أناس يمنعوكم ويستأثرون بهذا الشيء فعليكم بالصبر

شَيْبَةُ عَمَلِ النَّبَلَاءِ

تصنيف

الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الدهلي

المتوفى

٥٧٤٨ - ١٣٧٤هـ



الجزء الثاني

مَنْ نَعَزَهُ ، وَفَعَّ أَمَانِيَهُ ، وَمَقَّنَ عَلَيْهِ

شَيْبَةُ الْأَرْوَاطِ

مؤسسة الرسالة

فتاة : عقرناها في طلب أبيك يوم بدر ، إن رسول الله ﷺ قال لنا : « إِيَّاكُمْ سَتَلْقَوْنَ بَعْدِي أَثَرَهُ » . قال معاوية : فما أمركم ؟ قال : أمرنا أن نصبر . قال : فاصبروا^(١) .

وروي ، أن علياً كثر على أبي فتاة سبياً . فقال أبو بكر البهقي : هذا خلط ، فإن أبا فتاة تأخر عن علي^(٢) .

وقال الواقدي : لم أر بين ولد أبي فتاة وأهل البلد عندنا اختلاف أنه توفي بالمدينة .

قال : وروي أهل الكوفة أنه توفي بها ، وأن علياً صلى عليه .

قال يحيى بن عبد الله بن أبي فتاة ، والمدايني ، وسعيد بن حمير ، وابن بكير ، وشيب ، وابن ثوير : مات أبو فتاة سنة أربع وخمسين .

مقمر ، عن فتاة ، عن عبد الله بن رباح ، عن أبي فتاة ، قال : كنا مع

(١) أخرجه عبد الرزاق في « المصنف » (١٩٩٠٩) ، وأخرجه أحمد ٤ / ٥٠٤ من طريق عبد الرزاق مختصراً ، وعبد الله بن محمد ، قال المحافظ في « التلخيص » ، صدوق في حديثه ليس ، ويقال بهجر بأجره ، وقوله : سَلَقُون بَعْدِي أَثَرَهُ أَي : أنه يستأثر عليكم فيحصل ميركم في نصيبه من مالي .

(٢) ذكر ذلك في « الفس الكبري » ٤ / ٣٩ ، وأعله ابن التركماني ، فقال في حديث علي أنه صلى على أبي فتاة ، فكبر سبياً : رجالة فتات ، وأخرجه إلهاماً ابن أبي شيبة في « مصنفه » ، وأرواه عن عبد الله بن مسير ورواه ، قال : حدثنا إسحاق بن أبي خالد ، عن موسى بن عبد الله بن يزيد أن علياً . . . وقال أبو عمر في « الاستيعاب » : روي عن وجوه عن موسى بن عبد الله بن يزيد الأنصاري والشامي أنهما قالوا : صلى عليّ عليّ أبي فتاة ، فكبر عليه سبياً . قال الشامي : وكان بطريقاً ، وقال : قال الحسن بن عثمان ، مات أبو فتاة سنة أربعين . وقال الكليني : قال أبي سعيد : أخبرنا الضمير بن عدي ، قال : توفي بالكوفة وعليّ بها ، وهو صلى عليه ، وقد قدمنا في باب كيفية الجلوس في التشهد الأول والثاني أن هذا القول هو الصحيح ، وأن من قال : توفي سنة أربع وخمسين ، فليس بصحيح

السُّنَنِ الْكُبْرَى

للإمام
أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البهقي
المتوفى سنة ٤٥٨ هـ

تحقيق
محمد عبد القادر عطا

المبزة الشامنة

يحتوي على الكتب التالية

ثمرة التفقات - الجراح - الديات - الفسامة - قتال أهل البغي
المرتد - الحدود - السرقة - الأثرية

مستورات
مؤيد بن بيهق
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

كتاب قتال أهل البغي / باب الصبر على آذى يصيبه من جهة إمامه

٢٧٣

بريء وقد ذهب زمان هذه ومن كره بقلبه فقد جاء زمان هذه.

١٦٦٢٢ - وأخبرنا أبو علي الروذباري، أنبأ أبو بكر بن داسة، ثنا أبو داود، ثنا ابن بشار، ثنا معاذ بن هشام، حدثني أبي، عن قتادة، ثنا الحسن، عن ضبة بن محصن المتزي، عن أم سلمة، عن النبي ﷺ بمعناه قال: «لمن كره فقد برى»، ومن أنكر فقد سلم، قال قتادة يعني من أنكر بقلبه ومن كره بقلبه.

رواه مسلم في الصحيح عن محمد بن بشار^(١).

١٦٦٢٣ - أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، أنبأ أبو عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ، ثنا أحمد بن سهل، ثنا داود بن رشيد، ثنا الوليد بن مسلم، ثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، ثنا رزيق مولى بني فزارة أنه سمع مسلم بن قزقة ابن عم عوف بن مالك يقول: سمعت عوف بن مالك الأشجعي يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «خيار أمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم وتصلون عليهم ويصلون عليكم وشرار أمتكم الذين يفضونهم ويفضونكم وتلعنونهم ويلعنونكم» قال: قلنا: يا رسول الله ﷺ أفلا تنابذهم عند ذلك قال: «لَا مَا أَقَامُوا فِيكُمْ الصَّلَاةَ إِلَّا مَنْ وَلِيَ عَلَيْهِ وَالْأَمْرُ يَأْتِي شَيْئًا مِنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ فليكره ما يَأْتِي مِنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ وَلَا تَنْتَزِعْ يَدًا مِنْ طَاعَةٍ» قال ابن جابر: فقلت لرزيق حين حدثني بهذا الحديث: الله يا أبا المقدم لحدثك بهذا أو لسمعت هذا من مسلم بن قزقة، يقول: سمعت عوف بن مالك، يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول، قال: فجئت على ركبتيه واستقبل القبلة وقال: أي والله الذي لا إله إلا هو لسمعت من مسلم بن قزقة يقول: سمعت عوف بن مالك يقول: سمعت رسول الله ﷺ

رواه مسلم في الصحيح عن داود بن رشيد.

١٦٦٢٤ - أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، وأبو سعيد بن أبي عمرو، قالوا: ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا إبراهيم بن مرزوق، ثنا وهب بن جرير، ثنا شعبة، عن سماك، عن علقمة بن وائل، قال: ولا أعلمه إلا عن أبيه قال: سأل يزيد بن سلمة الجمعي النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله ﷺ إن قامت علينا أمراء يسألوننا حقهم ويمتنعونا حقنا فما تأمرنا، قال: فأعرض عنه رسول الله ﷺ ثم سأله فأعرض عنه ثم سأله، فقال: اسمعوا وأطيعوا فإنما عليهم ما حملوا وعليكم ما حملتم.

(١) على هامش م: «بلغ سماعهم والعرض في الثامن والسبعين بعد خمس المائة بالدار وله الحمد».

٢٧٤ كتاب قتال أهل البغي / باب الصبر على أذى يصيبه من جهة إمامه

١٦٦٢٥ - أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، أنبأ أبو الفضل بن إبراهيم، ثنا أحمد بن سلمة، ثنا محمد بن بشار، ثنا محمد بن جعفر، ثنا شعبة. فذكره بإسناده ومعناه إلا أنه قال: سلمة بن يزيد الجعفي، وقال: ثم سأله في الثانية أو في الثالثة فجذبته الأشعث بن قيس.

رواه مسلم في الصحيح عن محمد بن بشار.

١٦٦٢٦ - أخبرنا أبو القاسم عبد الرحمن بن عبيد الله الحرقي ببغداد، ثنا حمزة بن محمد بن العباس، ثنا محمد بن إسماعيل يعني السلمي، / أنبأ إسحاق بن إبراهيم يعني ابن العلاء، حدثني عمرو بن الحارث، حدثني عبد الله بن سالم، حدثني محمد بن الوليد، ثنا الفضيل بن فضالة أن حبيب بن عبيد، حدثهم أن المقدم حدثهم أن رسول الله ﷺ قال: «أطيعوا أمراءكم ما كان فإن أمركم بما حدثتكم به فأنهم يؤجرون عليه وتؤجرون بطاعتكم، وإن أمركم بشيء مما لم أمركم به فهو عليهم وأنتم منه برء ذلك بأنكم إذا لقيتم الله قلتم: ربنا لا ظلم، فيقول: لا ظلم، فتقولون: ربنا أرسلت إلينا رسلاً فأطعناهم بإذنك واستخلفت علينا خلفاء فأطعناهم بإذنك وأمرت علينا أمراء فأطعناهم، قال: فيقول: صدقتم هو عليهم وأنتم منه برء».

١٦٦٢٧ - أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، أخبرني أبو النضر محمد بن محمد بن يوسف الفقيه، ثنا الحارث بن أبي أسامة، ثنا يزيد بن هارون، أنبأ شعبة (ح) وأخبرنا أبو عبد الله الحافظ، ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا إبراهيم بن مرزوق، ثنا بشر بن عمر، ثنا شعبة قال: سمعت قتادة قال: سمعت أنس بن مالك، عن أسيد بن حضير أن رجلاً من الأنصار، قال: يا رسول الله استعملت فلاناً ولم تستعملني فقال: «إنكم سترون بعدي أثرة فاصبروا حتى تلقوني على الحوض». لفظ حديث بشر بن عمر. أخرجه البخاري ومسلم في الصحيح من حديث شعبة.

١٦٦٢٨ - أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ، ثنا أبو العباس لأصم، ثنا الحسن بن علي بن عفان، ثنا أبو أسامة، عن سفيان، عن منصور، عن إبراهيم بن عبد الأعلى، عن سويد بن غفلة، قال: قال لي عمر بن الخطاب رضي الله عنه: يا أبا أمية أهلك إن تخلف بعدي فأطع الإمام وإن كان عبداً حبشياً، إن ضربك فاصبر، وإن أمرك بأمر فاصبر، وإن حرملك فاصبر، وإن ظلمك فاصبر، وإن أمرك بأمر ينقص دينك فقل سمع وطاعة دمي دون ديني.

السُّنَنِ الْكُبْرَى

لِلإمام
أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي
المتوفى سنة ٤٥٨ هـ

تحقيق
محمد عبد القادر عطا

المجلد الثامن

يحتوي على الكتب التالية

نعمة التفقات - الجراح - الديات - القسامة - قتال أهل البغي
المرتد - الحدود - السرقة - الأثرية

مستورات
موسى بن جعفر
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

٢٧٢ كتاب قتال أهل البغي / باب للصبر على أذى بصيريه من جهة إمامه
قلت: وهل وراء هذا الشر خير؟ قال نعم، قلت: فهل وراء ذلك الخير شر؟ قال نعم، قلت: كيف يكون قال: يكون بمعنى أئمة لا يهتدون بهداهي ولا يستنوك بستهاي وسيقوم فيهم رجال قلوبهم قلوب الشياطين في جحيمان أس، قلت: كيف أصبح يا رسول الله إن أدركت ذلك، قال: تسمع وتطيع للأمر وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك فاسمع وأطع؛

رواه مسلم في الصحيح عن عبد الله بن عبد الرحمن ومحمد بن سهل بن عسكر
١٦٦١٨ - أخبرنا أبو عبد الله إسحاق بن محمد بن يوسف السوسي، ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، أنبا العباس بن الوليد بن مزيد، حدثني أبي، ثنا الأزاعي، حدثني الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ / «ستكون بمدي حلفاء يعمنون بما يعلمون ويفعلون ما يؤمرون وسيكون بعدهم خلفاء يعمنون بما لا يعمنون ويعملون ما لا يؤمرون فمن أنكر عليهم برى» ومن أسلك يده سلم ولكن من رضي وتابع؛

١٦٦١٩ - أخبرنا أبو عبد الله، ثنا أبو العباس، ثنا محمد بن عوف، ثنا أبو لمغيرة، ثنا الأزاعي، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ وذكر هذا الحديث.

١٦٦٢٠ - أخبرنا أبو الحسن علي بن محمد المقرئ، أنبا الحسن بن محمد بن إسحاق، ثنا يوسف بن يعقوب القاضي، ثنا أبو الربيع، ثنا حماد بن زيد، ثنا المعلى بن زياد، وهشام بن حسان، عن الحسن، عن ضبة بن محصن، عن أم سلمة قالت: قال رسول الله ﷺ «إنني ستكون عليكم أئمة تعرفون منهم وتنبؤون فمن أنكر - فان هشام - بلدا» فقد برى، ومن كرهه فقد سلم لكن من رضي وتابع! قال: يا رسول الله ألا يتنزلهم، قال: «لا ما صلوا».

رواه مسلم في الصحيح عن أبي الربيع إلا أنه لم يذكر بلسانه ولا بقلبه وإنما هو قول الحسن.

١٦٦٢١ - أخبرنا أبو الحسن علي بن أحمد بن عبدان، أنبا أحمد بن عبيد، ثنا عثمان بن عمر الضبي، ثنا ابن حبيب، ثنا حماد بن زيد فذكره بإسناده نحوه إلا أنه قال: فمن أنكر فقد برى، ومن كرهه [بقوله] (١) فقد سلم، قال الحسن: فمن أنكر بلسانه فقد

(١) ما بين المعقوفين: ساقط من دار الكتب.

٢٧١ كتاب قتال أهل البغي / باب الصبر على أذى بصيريه من جهة إمامه
أحمد بن الهيثم الشعراني، ثنا أحمد بن يونس، ثنا أبو بكر بن عياش، وزهير، عن معمر، عن أبي الجهم، عن خالد بن أبيان، عن أبي ذر رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «من فارق الجماعة شرا فملا فملا رقة الإسلام من عقه» (١).

[١٢] - باب الصبر على أذى بصيريه من جهة إمامه وإنكار المنكر من أموره بقلبه وترك الخروج عليه

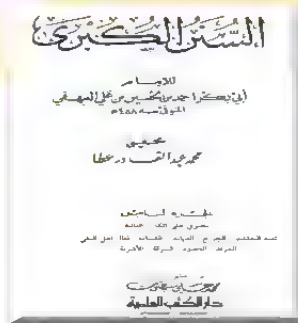
١٦٦١٥ - أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا الحسن بن علي بن عفان العامري، ثنا أبو أسامة، عن الأعمش (ج) وأخبرنا أبو الحسن بن بشران ينفاده، أنبا إسماعيل بن محمد الصفار، ثنا محمد بن إسحاق الصفاني، ثنا يعلى بن عبيد، ثنا الأعمش، عن زيد بن وهب، عن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ «إنها ستكون أئمة وأمور تنكرونها» قالوا: فما يصنع من أدرك ذلك يا رسول الله، قال: «أدرك الحق الذي عليكم وأسألوا الله الذي لكم». لفظ حديث يعلى. أخرجه في الصحيح من أوجه من الأعمش.

١٦٦١٦ - أخبرنا أبو الحسن علي بن أحمد بن عبدان، أنبا أحمد بن عبيد الصفار، ثنا إسماعيل بن إسحاق، ثنا حجاج بن منهال، وهارم، وسليمان بن حرب، ومسدد قالوا: ثنا حماد بن زيد، عن الجعد أبي عثمان، قال مسدد: ثنا حماد بن زيد، ثنا الجعد أبو عثمان، ثنا أبو رجاء المطارقي، قال: سمعت ابن عباس يرويه عن النبي ﷺ، قال: من رأى من أمره شيئا يكرهه فليصبر فإنه ليس أحد يفارق الجماعة قيد شبر فيموت إلا مات ميتة جاهلية.

رواه البخاري في الصحيح عن أبي الربيع عن حماد.

١٦٦١٧ - أخبرنا أبو عبد الله بن محمد، ثنا عبد الله بن عبد الرحمن، حدثنا محمد بن إسحاق الثقفي، ثنا محمد بن معوية بن سلام، أنبا زيد بن سلام، عن أبي يا رسول الله إذا كنا بشر فجاء الله بعقير فمحن

(١) على هامش م: «بلغ السيد الشريف عز الدين أبو



المصنف

لابن أبي شيبة

أبو عبد الله محمد بن

أبي عبد الله محمد بن أبي شيبة

٨٢٣٥ - ١٨٩

تأليف

أبي عبد الله محمد بن أبي شيبة

المجلد الثالث عشر

المجلد - الفن - الجلد

٣٨٩٥٧ - ٣٧٥٥٠

القائمة

القائمة للمجلد الثالث عشر

١٥

أَيُّهُمَا تَتَّبِعُ، فَبَلَغَ الْفِتْنَةَ^(١).

٣٨٣٠٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، عَنْ

أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: مَا أَذْرَكَتِ الْفِتْنَةُ أَحَدًا مِنَ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ^(٢).

٣٨٣١٠- حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، عَنْ

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: إِنَّ هَذَا السُّلْطَانَ قَدْ أَتَيْتُمْ بِهِ، [الشُّكْرُ]^(٣)، وَإِنْ جَارَ كَانَ عَلَيْهِ الْوِزْرُ وَعَلَيْكُمْ

٣٨٣١١- حَدَّثَنَا ابْنُ عُليَّةَ، عَنْ يُونُسَ،

أَهْلُ هَذِهِ الْعُقْدَةِ وَرَبُّ الْكُعْبَةِ هَلَكُوا وَأَهْلَكُوا كَمَا عَلَى مَنْ يَهْلِكُونَ مِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ ﷺ.

٣٨٣١٢- حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ قَالَ: أَخْبَرَنَا هِشَامُ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ ضَبَّةَ

بْنِ مِخْصَنِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّهَا سَتَكُونُ أَمْرَاءَ تَعْرِفُونَ وَتُنْكِرُونَ، فَمَنْ أَنْكَرَ فَقَدْ بَرِئَ، وَمَنْ كَرِهَ فَقَدْ سَلِمَ، وَلَكِنْ مَنْ رَضِيَ وَتَابَعَ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا نُقَاتِلُهُمْ قَالَ: «لَا، مَا صَلَّوْا»^(٥).

٣٨٣١٣- حَدَّثَنَا ابْنُ عُليَّةَ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ عُمَيْرِ بْنِ إِسْحَاقَ قَالَ: قَالَ

أَبُو هُرَيْرَةَ: لَتَوْخَذَنَّ الْمَرْأَةُ فَلْيُيَقَرَنَّ بِطْنِهَا، ثُمَّ لِيُؤْخَذَنَّ مَا فِي الرَّجِمِ فَلْيُيَبَّدَنَّ مَخَافَةَ الْوَلَدِ^(٦).

(١) إسناده ضعيف. فيه إيهام هذا الرجل.

(٢) لم يذكر محمد بن سيرين هذا الصحابي، وقد أرسل عن جماعة لم يدركهم.

(٣) سقطت من الأصول، واستدركها في المطبوع.

(٤) إسناده لا بأس به.

(٥) أخرجه مسلم: ٣٣٨/١٢ - ٣٣٩.

(٦) إسناده ضعيف. عمير بن إسحاق لم يرو عنه غير ابن عون، ولا يعرف حاله، وقد اختلف

على ابن معين فيه.

ينعزل الامام الذي سبق وان ثبتت له الامامة بالقهر والاستيلاء بقهر واستيلاء الآخر له فتثبت للثاني

البنى (١) فإنه يكون باقيا على إمامته ، وعلى كافة الأمة استنقاذه من أيديهم .

الثالثة : أن تكون الإمامة قد ثبتت له بالقهر والاستيلاء فيجئ آخر ويفهره ويستولى على الأمر ، فينعزل الأول ويصير الإمام هو الثاني ، حفظا لنظام الشريعة ، وتنفيذا لأحكامها ، كما صرح به الرافعي والنووي وغيرهما من أئمة أصحابنا الشافعية .

قلت : وبمقتضى ذلك وقع الفقهاء في زماننا هذا مع الملوك في الأمر الخطر ، حيث لم يفهموا عنهم مقاصد الشريعة ، وذلك أنهم إذا أثبتوا ولاية الأول بالاستيلاء بالقهر دعاهم ذلك إلى أن يقولوا إن الخارج عليه باغٍ واجب القتال ، فإذا غلب الثاني حكموا ببطلان ولاية الأول وصحة ولاية الثاني ، ودعاهم ذلك إلى عكس القضية الأولى ، فقالوا : إن الخارج عليه باغٍ واجب القتال ، فيظن أولئك أن حكمهم بذلك إنما هو محاباة لصاحب الوقت القائم بالأمر ، من غير فهم المقصد الذي ألجأهم لذلك .

(١) في الاصل : العدل . وهو مهمل ، وانظر الأحكام السلطانية ص ١٦ - ١٧

مآثر الانفاقة

في
معالم الخلاف

للقلقشندي

٧٥٦ - ٨٢٠ هـ

إجزء الأول

تحقيق

عبد الله بن محمد

عالم الكتب

(من غلبهم بالسيف حتى صار خليفة وسمي أمير المؤمنين لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يبيت ولا يراه اماماً عليه برأ كان أو فاجراً فهو أمير المؤمنين)

- ٢٠ -

الأحكام السلطانية

للقاضي
أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء
الجنبي
المتوفى سنة ٤٥٨ هجرية

محمّد بن عليّ بن الحسين
محمد بن أبي الفتح
من جملة الأئمة الشريفة ورؤساء جماعة أنصار السنة المحمدية

مستوراة
محمّد بن أبي الفتح
لشركت الشريعة والنهضة
دار الكتب العلمية
بيروت

وأما أهل الإمامة فيعتبر فيهم أربع شروط . أحدها : أن يكون قرشياً من الصميم . وهو من كان من ولد قريش بن يضر بن النضر دليل بني كنانة (١) وقد قال أحد في رواية منها : « لا يكون من غير قريش خليفة » . الثاني : أن يكون حل صفة من يصلح أن يكون قاضياً : من الحرية ، والبلوغ ، والعقل ، والعلم ، والعدالة . والثالث : أن يكون قياً بأمر الحرب والسياسة وإقامة الحدود ، لاتباعه رافة في ذلك ، والذب عن الأمة . الرابع : أن يكون من أفضلهم في العلم والدين . وقد روى عن الإمام أحمد رحمه الله أنفاً تقتضي إسقاط اعتبار العدالة والعلم والفضل ، فقال - في رواية جندوس بن مالك القطان - « ومن غلبهم بالسيف حتى صار خليفة وسمي أمير المؤمنين لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يبيت ولا يراه اماماً عليه ، برا كان أو فاجراً ، فهو أمير المؤمنين » . وقال أيضاً في رواية المروزي « فإن كان أميراً يعرف بشرب المسكر والغلول يفرّج معه ، إنما ذلك له في نفسه ، وقد روى عنه في كتاب الحسنة : أنه كان يدهو المتصم بأمر المؤمنين في غير موضع ، وقد دعاه إلى القول بخلق القرآن ، وضره عليه ، وكذلك قد كان يدهو المتوكل بأمر المؤمنين ، ولم يكن من أهل العلم ، ولا كان أفضل وقته وزمانه .

وقد روى عنه ما يعارض هذا ، فقال في رواية حنبل : « وأرى بلاء كان أكبر من الذي كان أحدث عبو الله وعبو الإسلام : من إمامة السنة ؟ » يعني الذي كان أحدث قبل المتوكل فأحيا المتوكل السنة . وقال فيها رأيه على ظهر جزء من كتب أخى رحمه الله حدثنا أبو الفتح بن ميمون قال : سمعت جلي يقول : كان أحد إذا ذكر المأمون قال : كان لامأمون ، »

وقال في رواية الأثرم في امرأة لأولى لها والسلطان ، فقيل له : تقول السلطان ونحن على ما ترى اليوم ؟ وذلك في وقت يجتمع فيه القضاة ، فقال : أنا لم أقل على ما ترى اليوم ، إنما قلت السلطان . وهذا الكلام يقتضي الذم لم الطعن عليهم ، ولا يكون علماً لاؤد قدس ذلك في ولايتهم ، ويعلم أن جعل ما قاله في رواية جندوس وغيره على أنه إذا كان هناك عارض يمنع من نصبة العدل للعالم الفاضل وهو أن تكون النفوس قد سكنت إليهم وكلبتهم عليه أجمع ، وفي العدول عنهم بكثر المخرج : وإذا وجدت هذه الصفات حالة المقدّم ثم عدت بعد المقدّم تطورت ، فإن كان جرحاً في عدلته وهو القس ، فإنه لا يفتقر من استدامة الإمامة : سواء كان معلقاً بأفعال الجوارح ، وهو ارتكاب الخطورات ، وإقدامه على المنكرات إماماً لشبهه ، أو كان معلقاً بالاعتقاد ، وهو المأثور لشبهه تعرض يذهب فيها إلى خلاف الحق . وهذا ظاهر كلامه في رواية المروزي في الأمر يشرب المسكر ويغل ، يفرّج معه ، وقد كان يدهو المتصم بأمر المؤمنين ، وقد دعاه إلى القول بخلق القرآن .

(١) كلمة الأصل . وفي سيرة ابن هشام : النضر بن كنانة ، هو قريش . فن كان من ولده فهو قريش ، ومن لم يكن من ولده فهو يفرّج . وهو النضر بن كنانة بن خزيمه بن مدركة بن اليم بن مضر بن نزار ابن معد بن عدنان .

شروط تولي الإمامة

يخبر^(١٨) ببلد الإمام متوليا لعقد الإمامة عرفا لا شرعا، لسبق علمهم بموته ولأن من يصلح للخلافة في لأغلب الموجودون في بلد

(مصل) وأما أهل الإمامة فالشروط المعتبرة فيهم سبعة. أحدها: العدالة على شروطها الجامعة. والثاني: العلم المؤدي إلى الاجتهاد في التوارث والأحكام. والثالث: سلامة الخواص من السمع والبصر واللسان ليصح معها مباشرة ما يدرك بها. والرابع: سلامة الأعضاء من نقص يمنع عن استيفاء الحركة وسرعة النبوض. والخامس: الرأي^(١٩) المفضي إلى سياسة الرعية وتدير المصالح والسياس: الشجاعة والتجدة المؤدية إلى حماية الميضة^(٢٠) وجهاد العدو. والسادس: [النسب وهو أن يكون]^(٢١) من قريش لورود النص فيه واتخاذ لإجماع عليه، ولا اعتبار بضرار^(٢٢) حين شد مجوزه في جميع الناس، لأن أبا بكر الصديق^(٢٣) رضي الله عنه احتج يوم السقيفة^(٢٤) على الأنصار في دفعهم عن الخلافة لما بهيم، سعد بن عباد^(٢٥) عليها يقول النبي ﷺ: لأمة من قريش^(٢٦) فأقلعوا عن التفرد بها ورجعوا عن المشاركة فيها حين قالوا: منا أمير ومنكم أمير تسليها لروايته وتصديقا لحظه ورضوا بقوله: نحن الأمراء وأنتم

(١٨) ت، ح، بختن (١٩) ت، ح: حصة الرأي. (٢٠) البيضاء: البلاد. (٢١) ساقطة من ت

(٢٢) ضرار بن عمرو المصملي: ناصي من كبار المعتزلة، يكنى خالفهم حين لم تحصل له الرئاسة عليهم في بده، فكفروه وطردوه. صيغ نحو ثلاثين كتابا، بعضها في الرد على المعتزلة والخوارج، وهي لا تخلو من مقالات غريبة. الأعلام ٢١٥/٣. وأحمد عليه الله، المقاموس الإسلامي ٤٠٠/٤.

(٢٣) عبد الله بن أبي قحافة عثمان بن عامر بن كعب ثبيي القرشي، أبو بكر أول الخلفاء الراشدين، وأول من آمن برسول ﷺ من الرجال. ولد بمكة نحو ٥١ هـ. وشأ سيدا من سادات قريش، وهب من أخصائهم. وعاشا بأندلس العرب وأخباره. كانت قريش تفتيه بمقام قريش وحرم على نفسه الحرم في إحصاءه، فلم يشرها. له مواقف مشهورة في عصر الهمة حارب المرتنيين، واقتتحت في أيامه بلاد الشام وقسم كثير من العراق. كان موصوفا بالحلم والرفقة بالعلماء، خطيبا لسا، وشجعنا بطلا. له في كتبه المحدث ١٤٢ حديث توفي عام ١٣ هـ. الأعلام ١٠٣/٤

(٢٤) يقصد به سقيفة بني ساعدة، وهو المكان الذي اجتمع فيه الأنصار والمهاجرون بعد وفاة النبي ﷺ، للبحث في محمد النبي ﷺ في حكمه على المسلمين وللإطلاع على عواصم هذا الأمر بحث في أحداث السنة ١١ هـ في المصادر التاريخية

(٢٥) سعد بن سعد بن حبيب بن حارثة الخزرجي من أهل المدينة، سيد الخوارج ومن كبار الصحابة. كان يلقب في إحصاءه بالكمال لإجاده الكتابة والرمي والسباحة. شهد ألفة وكثير من المشاهد. طمع بالخلافة بعد وفاة النبي ﷺ ولم ينه. هاجر إلى الشام في خلافة عمر ومات بسجور عام ١٤ هـ. الأعلام ٨٥/٣ - ٨٦.

(٢٦) جمع الرواة ١٩٢/٥

كتاب

الأحكام من السلطنة

الولايات الدينية

تأليف

أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب المازدي
(ت ٤٥٠ هـ)

محقق

الدكتور أحمد سبارك الغزوي

جامعة الكويت - قسم العلوم السياسية

جواز ان يعهد الخليفة الى آخر غائب وان تاخر نصب اهل الحل والعقد نائباً له الى حين عودته

الضرب الثالث : أن يسكون المعهود إليه غائباً . ويختلف
الحال فيه ، فإن كان مجهول الحياة لم يصحّ العهد إليه ،
وإن كان معلوم الحياة صحّ وكان موقوفاً على قدمه ، فإن
مات العاهد وولّى العهد على غيبته استقدمه أهل الحل والعقد ،
فإن طال غيبته ، وتأخر المسلمون بتأخير النظر في أمورهم ،
استناب أهل الحل والعقد عنه نائباً يبايعونه بالنيابة دون
الخلافة ، ويمضى أمره فيما يمضى فيه أمر الخليفة أن
لو كان حاضراً ، فلذا قدم الخليفة لغائب ان عزل المستخلف
وكان نظره بعد قدمه مردوداً .

الحالة الثانية : أن يتعدد (١٦ ب) المعهود إليه بأن يكون
اثنين فأكثر من أهل الإمامة ، وهو على ضربين :

الضرب الأول : أن يجعلها الخليفة شُورى بينهم ، لم
يقدم فيها أحداً منهم على الآخر ، فيختار أهل الحل والعقد
بعد موت العاهد واحداً من المعهود إليهم أو يُخرج الجميع
أنفسهم من العهد ويبقى واحد منهم ، والأصل في ذلك
ما رواه البخاري^(١) في صحيحه من رواية عمرو بن ميمون

(١) البخاري ٥٠ ص ١٧

مآثر الأئمة

في
معالم الخلاف

للقسندى

٧٥٦ - ٨٢٠ هـ

الجزء الأول

تحقيق

عبد الله بن محمد

عالم الكتب

أو نمراني فقال له : يا فاجر، لم يكن ذلك كفرا بالاجماع .
وسنزيد لهذا تحقيقا إذا فصلنا الفرق في ذيل هذا الكتاب .

المردد الرابع في الإمامة ومباحثها

متدنا من التروع ، وأما ذكرنا في علم الكلام تأديبا من قبلنا وفي مقاصد
المقصد الأول : في وجوب نصب الإمام ولا بد من تعريفها أولا ،
قال قوم : الإمامة رياسة عامة في أمور الدين والدنيا ، ونقض بالنسبة
والأول أن يقال : هي خلافة الرسول في أئمة الدين بحيث يجب اتباعه على
كافة الأمة ، وهذا التقيد يخرج من ينصبه الإمام في ناحية ، والمجتهد ، والأمر
المعروف ، وإذا عرفت هذا فنقول : نصب الإجماع عندنا واجب عليهما ، وقالت
المنزلة والريدية : بل عقلا ، وقال الماخذ : بل عقلا وصحما ، وقالت الإمامية
والاسماعيلية : بل على الله ، إلا أن الإمامية أوجبوه لحفظ قوانين الشرع .
والاسماعيلية . ليكون مرة فقه . وقالت الماخذ : لا يجب أصلا : ومنهم من
فصل : فقال بعضهم : يجب عند الأمن دون الفتنة ، وقال قوم : بالعكس .
لنا : أما عدم وجوبه على الله وعلينا عقلا فقد مر . وأما وجوبه علينا
جميعا فلرجوعين :

الأول : أنه تواتر اجماع المسلمين في الصدر الأول بعد وفاة النبي (ﷺ)
على امتناع خلو الوقت من إمام ، حتى قال أبو بكر رضي الله عنه في حاميته :
ألا إن محمد قد مات ، ولا بد لهذا الدين ممن يقوم به ، فيبادر الكل إلى قبوله ،
وتركوا له أمم الأقبية ، وهو دفن رسول الله (ﷺ) ، ولم يزل الناس على ذلك
في كل عصر إلى زماننا هذا من نصب إمام متبوع في كل عصر ، فان قيل : لا بد
للاجماع من مستند ولو كان نقلا ، لتوفر الدوامي . قلنا : استغنى عن نقله
بالاجماع أو كان من قبيل ما لا يمكن نقله من فرائض الأحوال التي لا يمكن معرفتها

المؤلفات

في
علم الكلام

مكتبة
مركز تحقيق كتابي برد
يوم اسلام
سنة ١٤٢٨
سارخ تبت

تأليف
عبدالله والدين البزازي
عبد الرحمن بن احمد الراجحي

عالم الكتب
بيروت

مكتبة سعد الدين - دمشق

مكتبة المتنبي - القاهرة

شرح المفتاح

للعالم الإمام مسعود بن عمر بن عبد الله
الشهرستاني الدين النفتازاني

٧١٢ هـ - ٧٩٣ هـ

تحقيق وتعليق د. محمد بن عبد الله
الدينوري

تدقيق د. فاضل بن محمد

صالح مؤسسه شرف

عضو هيئة كبار العلماء وعضو مجمع البحوث الإسلامية

الجزء الخامس

عالم الكتب

كلية تتعلق بها مصالح دينية أو دنيوية، لا يتنظم الأمر إلا بحصولها، فيقصد الشارع تحصيلها في الجملة، من غير أن يقصد حصولها من كل أحد. ولا يخفى في أن ذلك من الأحكام العملية دون الاعتقادية، وقد ذكر في كتبنا الفقهية أنه لا بد للأمة من إمام يحیی الدين، ويقوم السنة، ويتصرف للمظلومين، ويستوفي الحقوق ويضعها مواضعها، ويشترط أن يكون مكلفاً، مسلماً، عدلاً، حراً، ذكراً، مجتهداً، شجاعاً، ذا رأي وكفاية، سميماً، بصيراً، ناطقاً، قريشياً، فإن لم يوجد من قريش من يستجمع الصفات الممتيزة، ولي كتابي، فإن لم يوجد، فرجل من ولد إسماعيل، فإن لم يوجد فرجل من العجم، ولا يشترط أن يكون هاشمياً ولا معصوماً ولا أفضل من بولي عليهم. وتعتقد الإمامة بطرق:

أحدها - بيعة أهل الحل والعقد من العلماء والرؤساء، ووجوه الناس الذين يتيسر حضورهم من غير اشتراط عدد، ولا اتفاق من في سائر البلاد بل لو تعلق لحل والعقد بواحد مطاع كفت بيعة.

والثاني - استخلاف الإمام وعهده، وجعله الأمر شوري، بمنزلة الاستخلاف، إلا أن المستخلف غير متعين، فيشاورون ويتفقون على أحدهم. وإذا خلع الإمام نفسه، كان كموته، فينتقل الأمر إلى ولي العهد.

والثالث - القهر والاستيلاء، فإذا مات الإمام وتصلى للإمامة من يستجمع شرائطها من غير بيعة واستخلاف، وقهر الناس بشوكته، انعقدت الخلافة له. وكذا إذا كان فاسقاً أو جاهلاً على الأظهر، إلا أنه يعصى بما فعل، ولا يعتبر الشخص إماماً بتفرقه بشرائط الإمامة، ويجب طاعة الإمام ما لم يخالف حكم الشرع. سواء كان عادلاً أو جائراً. ولا يجوز نصب إمامين في وقت واحد على الأظهر، وإذا ثبت الإمام بالقهر والغلبة ثم جاء آخر فقهره، انزل وصار القاهر إماماً، ولا يجوز خلع الإمام بلا سبب. ولو خلعه لم ينفذ وإن عزل نفسه، فإن كان لعجزه عن القيام بالأمر، انزل ولا، فلا، ولا ينزل الإمام بالفسق والإغواء. وينعزل بالجنون، وبالعجز، والعجم والخرس والمرض الذي ينسيه العلوم.

قال إمام الحرمين: وإذا جار وإلى الوقت فظهر ظلمه وغشيه، ولم يرهو لزاجر

تنعقد الامامة بالقهر والاستيلاء حتى للجاهل الفاسق

قال الماوردي (١) وظاهر مذهب الشافعي وعليه جمهور الفقهاء أنه يجوز أن يعهد بها إلى من يشاء ، ويصرفها عمن كان معه مرتباً في العهد ، لأنه قد صار بإفصائها إليه عامّ الولاية نافذ الأمر ، فكان حقه فيها أقوى ، وإنما استطاب المنصور نفس عيسى تألفاً لأهله ، لأنه كان في صدر الدولة ، فعل ذلك سياسة ، وإن كان الحكم في نفس الأمر سائغاً .

الطريق الثالث ، من الطرق التي تنعقد بها الإمامة : القهر والاستيلاء ، فإذا مات الخليفة فتصدى للإمامة من جمع شرائطها من غير عهد إليه من الخليفة المتقدم ، ولا بيعه من أهل الحل والعقد ، انعقدت إمامته ، لينتظم شمل الأمة وتتفق (١٨) كلمتهم ، وإن لم يكن جامعاً لشرائط الخلافة بأن كان فاسقاً أو جاهلاً فوجهان لأصحابنا الشافعية ، أصبحهما : انعقاد إمامته أيضاً ، لأننا لو قلنا لا تنعقد إمامته لم تنعقد أحكامه ، ويلزم من ذلك الإضرار بالناس ، من حيث إن من يلي بعده يحتاج أن يقيم الحدود ثانياً ، ويستوفي الزكاة ثانياً ، ويأخذ الجزية ثانياً .

(١) الأسكن السلطانية ١١

مآثر الأتافرة

في معالم الخلاف

للقلقشندي

٧٥٦ - ٨٢٠ هـ

المجلد الأول

تحقيق
عبد السلام بن محمد

عالم الكتب

الأحكام السلطانية

للمقاضي
أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء
الجنبي
المتوفى سنة ٤٥٨ هجرية

صلى الله عليه وسلم
محمد بن عبد الله الفقي
من جملة الأئمة الشريفة ورئيس جماعة أمصار السنة المحمدية

مستور
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

عهده ، نظرت في خلاصه ؛ فإن كان بعد الإياس منه لم يعد إلى إمامته لخروجه منها بالإياس ، واستقرت في ولي عهده ، وإن خلس قبل الإياس منه فهو على إمامته ويكون العهد في ولي العهد ثابتاً . وإن كان مأسوراً مع بقية المسلمين ، فإن كان يرجى خلاصه فهو على إمامته ، وإن لم يرج خلاصه نظرت في البغاة ؛ فإن كانوا لم ينصبوا لأنفسهم إماماً فالإمام المأسور في أيديهم على إمامته ، لأن بيعته لازمة لهم ، وطاعته عليهم واجبة ، فبصار كونه مهمم مثل كونه مع أهل العدل إذا صار تحت الحجر . وعلى أهل الاختيار أن يستنبوا عنه ناظرًا يخلفه إن لم يقدر على الاستثابة ، وإن قدر عليها كان أحق باختيار من يستنبه منهم .

فإن خلع المأمور نفسه أو مات لم يصير المستتاب إماماً ؛ لأنها نياية عن موجود خالته يفقده . وخلف ولي العهد ، لأنها ولاية بعد مفقود لا تنتقد بوجوده لافترقا .

فإن كان أهل البغي قد نصبوا إماماً لأنفسهم دخلوا في بيعته وانقادوا لطاعته ؛ فالإمام المأسور في أيديهم خارج من الإمامة بالإياس من خلاصه ، لأنهم قد انحازوا بدار انزال حكمها عن الجاهة وخروجوا بها عن الطاعة ، فلم يبق لأهل العدل من نصرة ولا مأسور منهم قدرة . وعلى أهل الاختيار في دار العدل أن يعتقدوا الإمامة لمن ارتضوه ؛ فإن تخلص المأسور لم يعد إلى الإمامة لخروجه منها .

فإن كان أفضل الجاهة فبايعوه ثم حدث من هو أفضل منه لم يجر العدول عنه إلى من هو أفضل وفي الابتداه لو عدلوا عن الأفضل لغير حذر لم يجر . وإن كان لعذر من كون الأفضل غائباً أو مريضاً أو كان المفضول أطوع في الناس جاز .

والإمامة تنتقد من وجهين : أحدهما : باختيار أهل الحل والعقد . والثاني : بعهد الإمام من قبل .

فأما انعقادها باختيار أهل الحل والعقد فلا تنتقد إلا بجمهور أهل الحل والعقد ؛ قال أحمد في رواية إسحاق بن إبراهيم : « الإمام الذي يجمع قول أهل الحل والعقد (١) عليه كلهم » يقول : هذا إمام . وظاهر هذا أنها تنتقد بجماعتهم .

وروى عنه مادل على أنها تثبت بالقهر والغلبة ، ولا تنتقد إلى العقد ؛ فقال في رواية عبدوس ابن مالك الطمار : « ومن غلب عليهم بالسيف حتى صار خليفة وصي أمير المؤمنين فلا يجر لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يبيت ولا يراه إماماً ، برا كان أو فاجراً ، وقال أيضاً في رواية أبي الحرث : « في الإمام يفرج عليه من يطلب الملك ، فيكون مع هذا قوم ومع هذا قوم . وتكون الجماعة مع من غلب » واحتج بأن ابن عمر صلى بأهل المدينة في زمن الحرة . وقال : نحن مع من غلب » . وجه الرواية الأولى : أنه لا يختلف المهاجرون والأنصار ، فقالت الأنصار : « منا

(١) كانت يهتد بالاصل .

كتاب
الأحكام
السلامية

أَنْ اللَّهَ مَنْ يَجْعَلُ الْخُلَفَاءَ وَلِيْسَ النَّاسَ

إن رسول الله (ص) نص على وجوب الإمامة وأنه لا يحل بقاء لئلة دون بيعة

الكلام في الإمامة

١٦٩

وقال هشام بن الحكم : كيف يحسن الظن بالصحابة أن لا يكتسبوا النص على صبي وهم قد اقتتلوا وقتل بمصهم بعضا مهل يحسن بهم الظن في هذا .

قال أبو محمد : لو علم الفاسق أن هذا القول منه^(١٦٦) أعظم حجة عليه لم ينطق بهذا السخف ، لأن على ابن أبي طالب رضي الله عنه أهل من قاتل حيث^(١٦٧) ائترق الناس : فكل ما لحق للمقتلين منهم من حسن الظن بهم أو من سوء الظن بهم فهو لاحق بحق على في قتاله ، ولا فرق بينه وبين سائر الصحابة في ذلك كله . والله تعالى التوفيق .

فإن خصه متحكما كان كمن عصى غيره منهم متحكما ولا فرق .

وأينما فإن قتالهم^(١٦٨) رضي الله عنهم أركب يرهان على أنهم لم يغاروا على ما رأوه باطلا ، بل قاتل كل فريق منهم على ما رآه حقا ، ورضى بالموت دون الصبر على خلاف ما عنده ، وطائفة منهم قدمت إذا لم تر الحق في القتال فذل ذلك^(١٦٩) على أنه لو كان عندهم نص على أو عند واحد منهم لأظهروه ، أو لأظهروه كما أظهروا ما رأوا أن يبدلوا أنفسهم للقتال والموت دوله .

فإن قالوا : قد أقررت أنه لا بد من إمام فيأى شيء يعرف الإمام ؟.. لاسيما وأنهم خاصة معشر أهل الظاهر [الذين لا يقولون]^(١٧٠) إلا بنص قرآن ، أو غير صحيح ، وهذا أيضا مما سألتنا عنه أصحاب القياس والرأى .

قال أبو محمد : فجزأينا والله تعالى التوفيق : أن رسول الله ﷺ نص على وجوب الإمامة ، وأنه لا يحل بقاء لئلة دون بيعة . واقرض علينا بعض قوله : « الطاعة للفرشي إماما واجدا لا يتأزع إذا قاذنا بكتاب الله عز وجل »^(١٧١) .

فصح من هذه النصوص النص على صفة الإمام الواجب طاعته ، كما صبح النص على صفة الشهود في الأحكام ، وصفة المساكين والفقراء ، الواجب لهم الزكاة ، وصفة من يؤم في الصلاة ، وصفة من يجوز نكاحها من النساء ، وكذلك سائر الشريعة كلها ، ولا يحتاج إلى ذكر الأسماء ، إذ لم يكلفنا الله عز وجل ذلك فكل قرشي بالغ عاقل يادر إثر موت الإمام الذي لم يمهّد إلى أحد فوايمه واحد فصاعدا فهو الإمام الواجب طاعته ما قاذنا بكتاب الله تعالى وبسنة رسول الله ﷺ ،

(١٦٦) سقط من (أ) (هـ)

(١٦٧) في (أ) : حذو

(١٦٨) في (ج) : فاعلم

(١٦٩) سقط من (أ) كلمة ذلك

(١٧٠) سقط من (أ) ما بين القوسين

(١٧١) راجع مسلم في الأثر ٣٦ ووسائل في البيعة ، وأحمد بن حنبل في المسند ج ٤ ص ٦٩ ، ج ٥ ص ٢٨١ ، ج ٦ ص ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨١ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٥٨٦ ، ٥٨٧ ، ٥٨٨ ، ٥٨٩ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ ، ٥٩٦ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦١١ ، ٦١٢ ، ٦١٣ ، ٦١٤ ، ٦١٥ ، ٦١٦ ، ٦١٧ ، ٦١٨ ، ٦١٩ ، ٦٢٠ ، ٦٢١ ، ٦٢٢ ، ٦٢٣ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، ٦٢٦ ، ٦٢٧ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩ ، ٦٣٠ ، ٦٣١ ، ٦٣٢ ، ٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٦٣٥ ، ٦٣٦ ، ٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٣٩ ، ٦٤٠ ، ٦٤١ ، ٦٤٢ ، ٦٤٣ ، ٦٤٤ ، ٦٤٥ ، ٦٤٦ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ٦٤٩ ، ٦٥٠ ، ٦٥١ ، ٦٥٢ ، ٦٥٣ ، ٦٥٤ ، ٦٥٥ ، ٦٥٦ ، ٦٥٧ ، ٦٥٨ ، ٦٥٩ ، ٦٦٠ ، ٦٦١ ، ٦٦٢ ، ٦٦٣ ، ٦٦٤ ، ٦٦٥ ، ٦٦٦ ، ٦٦٧ ، ٦٦٨ ، ٦٦٩ ، ٦٧٠ ، ٦٧١ ، ٦٧٢ ، ٦٧٣ ، ٦٧٤ ، ٦٧٥ ، ٦٧٦ ، ٦٧٧ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩ ، ٦٨٠ ، ٦٨١ ، ٦٨٢ ، ٦٨٣ ، ٦٨٤ ، ٦٨٥ ، ٦٨٦ ، ٦٨٧ ، ٦٨٨ ، ٦٨٩ ، ٦٩٠ ، ٦٩١ ، ٦٩٢ ، ٦٩٣ ، ٦٩٤ ، ٦٩٥ ، ٦٩٦ ، ٦٩٧ ، ٦٩٨ ، ٦٩٩ ، ٧٠٠ ، ٧٠١ ، ٧٠٢ ، ٧٠٣ ، ٧٠٤ ، ٧٠٥ ، ٧٠٦ ، ٧٠٧ ، ٧٠٨ ، ٧٠٩ ، ٧١٠ ، ٧١١ ، ٧١٢ ، ٧١٣ ، ٧١٤ ، ٧١٥ ، ٧١٦ ، ٧١٧ ، ٧١٨ ، ٧١٩ ، ٧٢٠ ، ٧٢١ ، ٧٢٢ ، ٧٢٣ ، ٧٢٤ ، ٧٢٥ ، ٧٢٦ ، ٧٢٧ ، ٧٢٨ ، ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٣١ ، ٧٣٢ ، ٧٣٣ ، ٧٣٤ ، ٧٣٥ ، ٧٣٦ ، ٧٣٧ ، ٧٣٨ ، ٧٣٩ ، ٧٤٠ ، ٧٤١ ، ٧٤٢ ، ٧٤٣ ، ٧٤٤ ، ٧٤٥ ، ٧٤٦ ، ٧٤٧ ، ٧٤٨ ، ٧٤٩ ، ٧٥٠ ، ٧٥١ ، ٧٥٢ ، ٧٥٣ ، ٧٥٤ ، ٧٥٥ ، ٧٥٦ ، ٧٥٧ ، ٧٥٨ ، ٧٥٩ ، ٧٦٠ ، ٧٦١ ، ٧٦٢ ، ٧٦٣ ، ٧٦٤ ، ٧٦٥ ، ٧٦٦ ، ٧٦٧ ، ٧٦٨ ، ٧٦٩ ، ٧٧٠ ، ٧٧١ ، ٧٧٢ ، ٧٧٣ ، ٧٧٤ ، ٧٧٥ ، ٧٧٦ ، ٧٧٧ ، ٧٧٨ ، ٧٧٩ ، ٧٨٠ ، ٧٨١ ، ٧٨٢ ، ٧٨٣ ، ٧٨٤ ، ٧٨٥ ، ٧٨٦ ، ٧٨٧ ، ٧٨٨ ، ٧٨٩ ، ٧٩٠ ، ٧٩١ ، ٧٩٢ ، ٧٩٣ ، ٧٩٤ ، ٧٩٥ ، ٧٩٦ ، ٧٩٧ ، ٧٩٨ ، ٧٩٩ ، ٨٠٠ ، ٨٠١ ، ٨٠٢ ، ٨٠٣ ، ٨٠٤ ، ٨٠٥ ، ٨٠٦ ، ٨٠٧ ، ٨٠٨ ، ٨٠٩ ، ٨١٠ ، ٨١١ ، ٨١٢ ، ٨١٣ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ٨١٦ ، ٨١٧ ، ٨١٨ ، ٨١٩ ، ٨٢٠ ، ٨٢١ ، ٨٢٢ ، ٨٢٣ ، ٨٢٤ ، ٨٢٥ ، ٨٢٦ ، ٨٢٧ ، ٨٢٨ ، ٨٢٩ ، ٨٣٠ ، ٨٣١ ، ٨٣٢ ، ٨٣٣ ، ٨٣٤ ، ٨٣٥ ، ٨٣٦ ، ٨٣٧ ، ٨٣٨ ، ٨٣٩ ، ٨٤٠ ، ٨٤١ ، ٨٤٢ ، ٨٤٣ ، ٨٤٤ ، ٨٤٥ ، ٨٤٦ ، ٨٤٧ ، ٨٤٨ ، ٨٤٩ ، ٨٥٠ ، ٨٥١ ، ٨٥٢ ، ٨٥٣ ، ٨٥٤ ، ٨٥٥ ، ٨٥٦ ، ٨٥٧ ، ٨٥٨ ، ٨٥٩ ، ٨٦٠ ، ٨٦١ ، ٨٦٢ ، ٨٦٣ ، ٨٦٤ ، ٨٦٥ ، ٨٦٦ ، ٨٦٧ ، ٨٦٨ ، ٨٦٩ ، ٨٧٠ ، ٨٧١ ، ٨٧٢ ، ٨٧٣ ، ٨٧٤ ، ٨٧٥ ، ٨٧٦ ، ٨٧٧ ، ٨٧٨ ، ٨٧٩ ، ٨٨٠ ، ٨٨١ ، ٨٨٢ ، ٨٨٣ ، ٨٨٤ ، ٨٨٥ ، ٨٨٦ ، ٨٨٧ ، ٨٨٨ ، ٨٨٩ ، ٨٩٠ ، ٨٩١ ، ٨٩٢ ، ٨٩٣ ، ٨٩٤ ، ٨٩٥ ، ٨٩٦ ، ٨٩٧ ، ٨٩٨ ، ٨٩٩ ، ٩٠٠ ، ٩٠١ ، ٩٠٢ ، ٩٠٣ ، ٩٠٤ ، ٩٠٥ ، ٩٠٦ ، ٩٠٧ ، ٩٠٨ ، ٩٠٩ ، ٩١٠ ، ٩١١ ، ٩١٢ ، ٩١٣ ، ٩١٤ ، ٩١٥ ، ٩١٦ ، ٩١٧ ، ٩١٨ ، ٩١٩ ، ٩٢٠ ، ٩٢١ ، ٩٢٢ ، ٩٢٣ ، ٩٢٤ ، ٩٢٥ ، ٩٢٦ ، ٩٢٧ ، ٩٢٨ ، ٩٢٩ ، ٩٣٠ ، ٩٣١ ، ٩٣٢ ، ٩٣٣ ، ٩٣٤ ، ٩٣٥ ، ٩٣٦ ، ٩٣٧ ، ٩٣٨ ، ٩٣٩ ، ٩٤٠ ، ٩٤١ ، ٩٤٢ ، ٩٤٣ ، ٩٤٤ ، ٩٤٥ ، ٩٤٦ ، ٩٤٧ ، ٩٤٨ ، ٩٤٩ ، ٩٥٠ ، ٩٥١ ، ٩٥٢ ، ٩٥٣ ، ٩٥٤ ، ٩٥٥ ، ٩٥٦ ، ٩٥٧ ، ٩٥٨ ، ٩٥٩ ، ٩٦٠ ، ٩٦١ ، ٩٦٢ ، ٩٦٣ ، ٩٦٤ ، ٩٦٥ ، ٩٦٦ ، ٩٦٧ ، ٩٦٨ ، ٩٦٩ ، ٩٧٠ ، ٩٧١ ، ٩٧٢ ، ٩٧٣ ، ٩٧٤ ، ٩٧٥ ، ٩٧٦ ، ٩٧٧ ، ٩٧٨ ، ٩٧٩ ، ٩٨٠ ، ٩٨١ ، ٩٨٢ ، ٩٨٣ ، ٩٨٤ ، ٩٨٥ ، ٩٨٦ ، ٩٨٧ ، ٩٨٨ ، ٩٨٩ ، ٩٩٠ ، ٩٩١ ، ٩٩٢ ، ٩٩٣ ، ٩٩٤ ، ٩٩٥ ، ٩٩٦ ، ٩٩٧ ، ٩٩٨ ، ٩٩٩ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠٣ ، ١٠٠٤ ، ١٠٠٥ ، ١٠٠٦ ، ١٠٠٧ ، ١٠٠٨ ، ١٠٠٩ ، ١٠١٠ ، ١٠١١ ، ١٠١٢ ، ١٠١٣ ، ١٠١٤ ، ١٠١٥ ، ١٠١٦ ، ١٠١٧ ، ١٠١٨ ، ١٠١٩ ، ١٠٢٠ ، ١٠٢١ ، ١٠٢٢ ، ١٠٢٣ ، ١٠٢٤ ، ١٠٢٥ ، ١٠٢٦ ، ١٠٢٧ ، ١٠٢٨ ، ١٠٢٩ ، ١٠٣٠ ، ١٠٣١ ، ١٠٣٢ ، ١٠٣٣ ، ١٠٣٤ ، ١٠٣٥ ، ١٠٣٦ ، ١٠٣٧ ، ١٠٣٨ ، ١٠٣٩ ، ١٠٤٠ ، ١٠٤١ ، ١٠٤٢ ، ١٠٤٣ ، ١٠٤٤ ، ١٠٤٥ ، ١٠٤٦ ، ١٠٤٧ ، ١٠٤٨ ، ١٠٤٩ ، ١٠٥٠ ، ١٠٥١ ، ١٠٥٢ ، ١٠٥٣ ، ١٠٥٤ ، ١٠٥٥ ، ١٠٥٦ ، ١٠٥٧ ، ١٠٥٨ ، ١٠٥٩ ، ١٠٦٠ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٢ ، ١٠٦٣ ، ١٠٦٤ ، ١٠٦٥ ، ١٠٦٦ ، ١٠٦٧ ، ١٠٦٨ ، ١٠٦٩ ، ١٠٧٠ ، ١٠٧١ ، ١٠٧٢ ، ١٠٧٣ ، ١٠٧٤ ، ١٠٧٥ ، ١٠٧٦ ، ١٠٧٧ ، ١٠٧٨ ، ١٠٧٩ ، ١٠٨٠ ، ١٠٨١ ، ١٠٨٢ ، ١٠٨٣ ، ١٠٨٤ ، ١٠٨٥ ، ١٠٨٦ ، ١٠٨٧ ، ١٠٨٨ ، ١٠٨٩ ، ١٠٩٠ ، ١٠٩١ ، ١٠٩٢ ، ١٠٩٣ ، ١٠٩٤ ، ١٠٩٥ ، ١٠٩٦ ، ١٠٩٧ ، ١٠٩٨ ، ١٠٩٩ ، ١١٠٠ ، ١١٠١ ، ١١٠٢ ، ١١٠٣ ، ١١٠٤ ، ١١٠٥ ، ١١٠٦ ، ١١٠٧ ، ١١٠٨ ، ١١٠٩ ، ١١١٠ ، ١١١١ ، ١١١٢ ، ١١١٣ ، ١١١٤ ، ١١١٥ ، ١١١٦ ، ١١١٧ ، ١١١٨ ، ١١١٩ ، ١١٢٠ ، ١١٢١ ، ١١٢٢ ، ١١٢٣ ، ١١٢٤ ، ١١٢٥ ، ١١٢٦ ، ١١٢٧ ، ١١٢٨ ، ١١٢٩ ، ١١٣٠ ، ١١٣١ ، ١١٣٢ ، ١١٣٣ ، ١١٣٤ ، ١١٣٥ ، ١١٣٦ ، ١١٣٧ ، ١١٣٨ ، ١١٣٩ ، ١١٤٠ ، ١١٤١ ، ١١٤٢ ، ١١٤٣ ، ١١٤٤ ، ١١٤٥ ، ١١٤٦ ، ١١٤٧ ، ١١٤٨ ، ١١٤٩ ، ١١٥٠ ، ١١٥١ ، ١١٥٢ ، ١١٥٣ ، ١١٥٤ ، ١١٥٥ ، ١١٥٦ ، ١١٥٧ ، ١١٥٨ ، ١١٥٩ ، ١١٦٠ ، ١١٦١ ، ١١٦٢ ، ١١٦٣ ، ١١٦٤ ، ١١٦٥ ، ١١٦٦ ، ١١٦٧ ، ١١٦٨ ، ١١٦٩ ، ١١٧٠ ، ١١٧١ ، ١١٧٢ ، ١١٧٣ ، ١١٧٤ ، ١١٧٥ ، ١١٧٦ ، ١١٧٧ ، ١١٧٨ ، ١١٧٩ ، ١١٨٠ ، ١١٨١ ، ١١٨٢ ، ١١٨٣ ، ١١٨٤ ، ١١٨٥ ، ١١٨٦ ، ١١٨٧ ، ١١٨٨ ، ١١٨٩ ، ١١٩٠ ، ١١٩١ ، ١١٩٢ ، ١١٩٣ ، ١١٩٤ ، ١١٩٥ ، ١١٩٦ ، ١١٩٧ ، ١١٩٨ ، ١١٩٩ ، ١٢٠٠ ، ١٢٠١ ، ١٢٠٢ ، ١٢٠٣ ، ١٢٠٤ ، ١٢٠٥ ، ١٢٠٦ ، ١٢٠٧ ، ١٢٠٨ ، ١٢٠٩ ، ١٢١٠ ، ١٢١١ ، ١٢١٢ ، ١٢١٣ ، ١٢١٤ ، ١٢١٥ ، ١٢١٦ ، ١٢١٧ ، ١٢١٨ ، ١٢١٩ ، ١٢٢٠ ، ١٢٢١ ، ١٢٢٢ ، ١٢٢٣ ، ١٢٢٤ ، ١٢٢٥ ، ١٢٢٦ ، ١٢٢٧ ، ١٢٢٨ ، ١٢٢٩ ، ١٢٣٠ ، ١٢٣١ ، ١٢٣٢ ، ١٢٣٣ ، ١٢٣٤ ، ١٢٣٥ ، ١٢٣٦ ، ١٢٣٧ ، ١٢٣٨ ، ١٢٣٩ ، ١٢٤٠ ، ١٢٤١ ، ١٢٤٢ ، ١٢٤٣ ، ١٢٤٤ ، ١٢٤٥ ، ١٢٤٦ ، ١٢٤٧ ، ١٢٤٨ ، ١٢٤٩ ، ١٢٥٠ ، ١٢٥١ ، ١٢٥٢ ، ١٢٥٣ ، ١٢٥٤ ، ١٢٥٥ ، ١٢٥٦ ، ١٢٥٧ ، ١٢٥٨ ، ١٢٥٩ ، ١٢٦٠ ، ١٢٦١ ، ١٢٦٢ ، ١٢٦٣ ، ١٢٦٤ ، ١٢٦٥ ، ١٢٦٦ ، ١٢٦٧ ، ١٢٦٨ ، ١٢٦٩ ، ١٢٧٠ ، ١٢٧١ ، ١٢٧٢ ، ١٢٧٣ ، ١٢٧٤ ، ١٢٧٥ ، ١٢٧٦ ، ١٢٧٧ ، ١٢٧٨ ، ١٢٧٩ ، ١٢٨٠ ، ١٢٨١ ، ١٢٨٢ ، ١٢٨٣ ، ١٢٨٤ ، ١٢٨٥ ، ١٢٨٦ ، ١٢٨٧ ، ١٢٨٨ ، ١٢٨٩ ، ١٢٩٠ ، ١٢٩١ ، ١٢٩٢ ، ١٢٩٣ ، ١٢٩٤ ، ١٢٩٥ ، ١٢٩٦ ، ١٢٩٧ ، ١٢٩٨ ، ١٢٩٩ ، ١٣٠٠ ، ١٣٠١ ، ١٣٠٢ ، ١٣٠٣ ، ١٣٠٤ ، ١٣٠٥ ، ١٣٠٦ ، ١٣٠٧ ، ١٣٠٨ ، ١٣٠٩ ، ١٣١٠ ، ١٣١١ ، ١٣١٢ ، ١٣١٣ ، ١٣١٤ ، ١٣١٥ ، ١٣١٦ ، ١٣١٧ ، ١٣١٨ ، ١٣١٩ ، ١٣٢٠ ، ١٣٢١ ، ١٣٢٢ ، ١٣٢٣ ، ١٣٢٤ ، ١٣٢٥ ، ١٣٢٦ ، ١٣٢٧ ، ١٣٢٨ ، ١٣٢٩ ، ١٣٣٠ ، ١٣٣١ ، ١٣٣٢ ، ١٣٣٣ ، ١٣٣٤ ، ١٣٣٥ ، ١٣٣٦ ، ١٣٣٧ ، ١٣٣٨ ، ١٣٣٩ ، ١٣٤٠ ، ١٣٤١ ، ١٣٤٢ ، ١٣٤٣ ، ١٣٤٤ ، ١٣٤٥ ، ١٣٤٦ ، ١٣٤٧ ، ١٣٤٨ ، ١٣٤٩ ، ١٣٥٠ ، ١٣٥١ ، ١٣٥٢ ، ١٣٥٣ ، ١٣٥٤ ، ١٣٥٥ ، ١٣٥٦ ، ١٣٥٧ ، ١٣٥٨ ، ١٣٥٩ ، ١٣٦٠ ، ١٣٦١ ، ١٣٦٢ ، ١٣٦٣ ، ١٣٦٤ ، ١٣٦٥ ، ١٣٦٦ ، ١٣٦٧ ، ١٣٦٨ ، ١٣٦٩ ، ١٣٧٠ ، ١٣٧١ ، ١٣٧٢ ، ١٣٧٣ ، ١٣٧٤ ، ١٣٧٥ ، ١٣٧٦ ، ١٣٧٧ ، ١٣٧٨ ، ١٣٧٩ ، ١٣٨٠ ،

٧١٩٨ - حَدَّثَنَا أَصْبَغُ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ «عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: مَا بَعَثَ اللَّهُ مِنْ نَبِيٍّ وَلَا اسْتَخْلَفَ مِنْ خَلِيفَةٍ إِلَّا كَانَتْ لَهُ

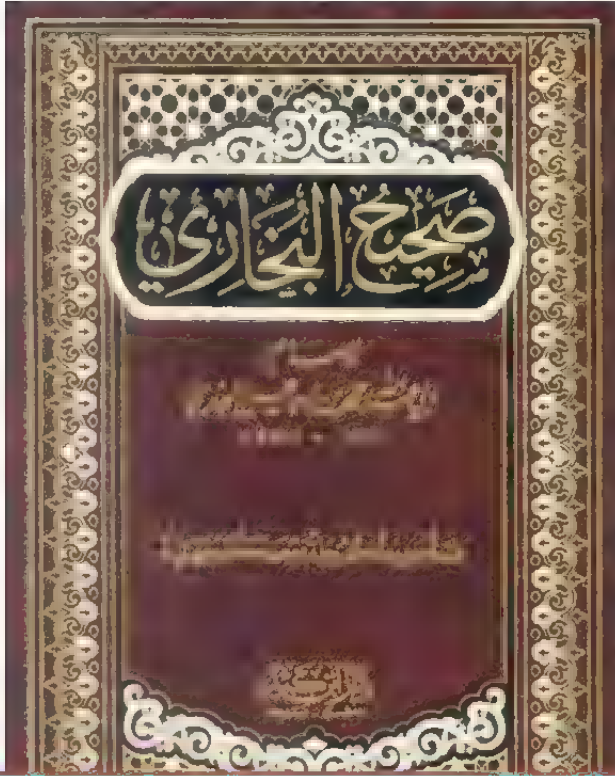
١٧٨٠

٩٣ - كتاب الأحكام

بَطَانَتَانِ: بَطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالْمَعْرُوفِ وَتَحْضُهُ عَلَيْهِ، وَبَطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالشَّرِّ وَتَحْضُهُ عَلَيْهِ، فَالْمَعْصُومُ مِنْ عَصَمَ اللَّهُ تَعَالَى». وَقَالَ سَلِيمَانُ عَنْ يَحْيَى: أَخْبَرَنِي ابْنُ شَهَابٍ بِهَذَا. وَعَنْ ابْنِ أَبِي عَتِيقٍ وَمُوسَى عَنْ ابْنِ شَهَابٍ مِثْلَهُ. وَقَالَ شُعَيْبٌ عَنِ الزَّهْرِيِّ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ... قوله. وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ وَمَعَاوِيَةُ بْنُ سَلَامٍ: حَدَّثَنِي الزَّهْرِيُّ حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَسِينٍ وَسَعِيدُ بْنُ زِيَادٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ... قوله: وَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ: حَدَّثَنِي صَفْوَانٌ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ. [انظر الحديث: ٦٦١١].

٤٣ - باب كيف يُبَايَعُ الإمام الناس

٧١٩٩ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَادَةُ بْنُ الْوَلِيدِ أَخْبَرَنِي أَبِي «عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: بَايَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي الْمَنْشَطِ وَالْمَكْرَهِ».



٧٢٠٠ - «وَأَنْ لَا تُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَائِمَةً». [انظر الحديث: ٥٦].
٧٢٠١ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ - عَنْهُ قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فِي غَدَاةٍ بِاللَّهِمَّ إِنَّ الْخَيْرَ خَيْرُ الْآخِرَةِ فَاغْفِرْ فَأَجَابُوا:

نَحْنُ الَّذِينَ بَايَعُوا مُحَمَّدًا ﷺ [انظر الحديث: ٢٨٣٤، ٢٨٣٥، ٢٩٦١].
٧٢٠٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كُنَّا إِذَا بَايَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
٧٢٠٣ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى حَيْثُ اجْتَمَعَ النَّاسُ عَلَى عَبْدِ الْمَلِكِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى سُنَّةِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ

الله عز وجل هو الذي يبعث الانبياء
ويستخلف الخلفاء

الفراء" نصب الامام واجب وطريق وجوبه السمع

- ١٩ -

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين ؛ وعلى آله وصحبه
أجمعين ، وسلم تسليماً كثيراً .

قال القاضي الإمام أبو يعلى ، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن الفراء رضى الله عنه :

الحمد لله حق حمده ، والصلاة على نبيه محمد وآله وصحبه وسلم .

أما بعد : فإني كنت صنف كتاب الإمامة ، وذكرته في أثناء كتب الحمد ، وشرحت
فيه مذاهب المتكلمين ووجهاتهم ، وأدلتنا ، والأجوبة عما ذكروه . وقد رأيت أن أفرد
كتاباً في الإمامة ، أحذف فيه ما ذكرت هناك مع الخلاف والدلائل ، وأزيد فيه فصولاً
أخر ، تتعلق بما يجوز للإمام فعله من الولايات وغيرها ، أسأل الله الكريم المون عن ذلك ،
والنفع به إن شاء الله .

فصول في الإمامة

نصبة الإمام واجبة ، وقد قال أحد رضى الله عنه - في رواية محمد بن عوف بن سفيان
الحمصي - : الفتنة إذا لم يكن إمام يقوم بأمر الناس .

والوجه فيه : أن الصحابة لما اختطفوا في السقيفة ، فقالت الأنصار : منا أمير ومنكم
أمير ، ودفعهم أبو بكر وعمر رضى الله عنهما . وقالوا : إن العرب لا تدين إلا لهذا الحى
من قريش ، ورووا في ذلك أخباراً ، فلولا أن الإمامة واجبة لما سافت تلك المناظرة والمناظرة
عليها ، ولقال قائل : ليست بواجبة لاق قريش ولا في غيرهم .

وطريق وجوبها السمع لا العقل ، لما ذكرناه في غير هذا الموضع ، وأن العقل لا يعلم
به فرض شيء ولا إباحته ، ولا تحليل شيء ولا تحريمه .

وهي فرض على الكفاية ، بمطالب بها طائفتان من الناس . إحداهما : أهل الاحتداد
حتى يختاروا . والثانية : من يوجد فيه شرائط الإمامة حتى ينتصب أحدهم للإمامة .

أما أهل الاختيار فيعتبر فيهم ثلاث شروط . أحدها : العتاة . والثاني : العلم القى
يتوصل به إلى معرفة من يستحق الإمامة . والثالث : أن يكون من أهل الرأي والتدبير
المؤدين إلى اختيار من هو للإمامة أصليح ، وليس لهي كان في بلد مزبة على غيره من أهل
البلاد يتقدم بها ، وإنما صار من يختص ببلد الإمام متولياً لعقد الإمامة لسبق حاميه بموته ،
ولأن من يصلح للخلافة في الغالب موجودون في بلد .

الأحكام السلطانية

للقاضي
أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء
الحنبلي
المتوفى سنة ٤٥٨ هجرية

صحته وعنى عليه المرحوم
محمد بن أحمد الفقي
من جماعة الأئمة الشريفة ، ورئيس جماعة أئمة السنة المحمدية

مستنور است
محمد بن يعقوب
بشركت الشئمة وشكاعة
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

شرح المفاتيح

للعالم الإمام مسعود بن عمر بن عبد الله
الشهير بسعد الدين النفتازي

٧١٢ هـ - ٧٩٣ هـ

تحقيق وتعليق د. محمد بن عبد الله
الدكتور عبد الرحمن حميدة

تصدير فضيلة الشيخ

صالح موسى شرف

عضو هيئة كبار العلماء وعضو مجمع البحرين وعضو هيئة

الجزء الخامس

عالم الكتب

أحكامها، وتعين الإمام الحق بعد النبي (ﷺ) وإمامة الأئمة الأربعة وترتيبهم في
الأفضلية.

قال: المبحث الأول - نصب الإمام.

(واجب على الخلق سماعاً عندنا وعند عامة المعتزلة، وعقلاً عند بعضهم،
وعلى الله عند الشيعة^(١))، وليس يوجب أصلاً عند النجدات، وحال ظهور العدل
عند الأصم، والظلم عند القوطي. لنا وجوه.

الأول - الإجماع حتى قلعوه على دفن النبي ﷺ.

الثاني - أنه لا يتم إلا به ما يجب من إقامة الحدود، وسد الثغور، ونحو ذلك
مما يتعلق بحفظ النظام.

الثالث - أن فيه جلب منافع. ودفع مضار لا تحصي، وذلك واجب إجماعاً. فإن
قيل: ويتضمن مضاراً أيضاً، قلنا: لا يعمى بها لقلتها، فإن قيل: فالأئمة بعد الأئمة
المهلين على الضلالة. قلنا: ضرورة فلا معصية ولا ضلالة.

الرابع - وجوب طاعته ومعرفته بالكتاب والسنة وهو يقتضي وجوب حصوله
بذلك نصيبه).

بعد انقراض زمن النبوة واجب علينا سماعاً عند أهل السنة وعامة المعتزلة،
وعقلاً عند المجاهل^(٢)، والخياط^(٣)، والكشي، وأبي الحسين البصري. وقالت
الشيعة والسبعية، وهم قوم من الملاحدة سمو بذلك لأن متقدميهم قالوا: الأئمة
تكون سبعة، وعند السابغ وهو محمد بن إسماعيل توقف بعضهم عليه وجأوزه

(١) للشيعة المدلول اللغوي للفظ الشيعة هم الأنصار والأتباع، وأما المدلول السياسي فيقصد به الحزب
الخاص لآل البيت، بيت علي - رضي الله عنه، وكل إمام لا يسب إلى هذا البيت تعد سلطته غير
شرعية عندهم.

(٢) سبق الترجمة له في كلمة وإني في هذا الجزء.

(٣) هو أبو الحسين عبد الرحمن بن محمد بن عثمان، الخياط، ذكره ابن المرتضى في رجال الطائفة
الثانية، وقال عنه: استأذني الغنم اللخي عبد الله بن أحمد، وكان أبو الحسين قتيلاً صاحب
حديث، واسع الحفظ لمذاهب المتكلمين. راجع طبعت المعتزلة ص ٨٥.

الإمامة والجمعة تكون مع من غلب وقهر

- ٢٢ -

وكذلك قطع الأذنين لهما لا يؤثران في رأى ولا عمل ، ولما صغر غنى يمكن أن يستمر فلا يظهر .

وأما ذهاب الدين الذى يمنع العمل ، وذهاب الرجلين الذى يذهب البطش ليستع من ابتداء عقدها ومن استدامتها ، لصحبه مما يلزم من حقوق الأمة في عمل أو نهضة .
وأما ذهاب إحدى الدين أو إحدى الرجلين فلا يصح معه عقد الإمامة لصحبه من كمال التصرف ولا يخرج به من الإمامة إذا طرأ عليها ، لأن المصير في عقدها كمال السلامة وفي الخروج كمال الظهور ، فإن كان أجدع الأنف ، أو جعل إحدى العينين لم يؤثر في ابتداء العقد ولا في استدامته ، لأنه غير مؤثر في الحقوق ، وقد قيل : يمنع من عقدها دون الاستدامة ، لأنه نقص يرى فضل به الهبة ، وبقلة الهبة تقل الطاعة ، وهذا يلزم عليه التصور .

فإن حجب عليه وقهره من أعوانه من يستبد بتنفيذ الأمور من غير نظائر بحسبة ولا بجاهزة بمشاقة لم يمنع ذلك من إمامته ولا قدح في ولايته : ثم تنظر في أفعال من استولى على أموره ، فإن كانت جارية على أحكام الدين ومقتضى العدل جاز إقراره عليها تنفيذا لما وامضاء لأحكامها ، لئلا يقف من العقود الدينية ما يعود بفساد على الأمة ، وإن كانت أفعاله خارجة عن حكم الدين ومقتضى العدل لم يجز إقراره عليها ، ولزمه أن يستعصر من قبض يده ويزيل تعليه .

فإن صار مأسورا في يد العدو قاهر لا يقدر على الخلاص منه منع ذلك من عقد الإمامة له لمعجزه عن النظر في أمور المسلمين ، سواء كان العدو مسلما باغيا أو كافرا . وللأمة فسحة في اختيار من هداه من ذوي القدرة . وقد أوما أحمد إلى إبطال الإمامة بذلك في رواية أبي الحرث : في الإمام يخرج عليه من يطلب الملك فيقتل الناس ، فيكون مع هذا قوم مع هذا قوم مع من تكون الجمعة ؟ قال : مع من غلب ،

وظاهر هذا أن الثاني إذا قهر الأول وغلبه زالت إمامة الأول ، لأنه قال : الجمعة مع من غلب ، فانهى الغلبة .

وقد روى عنه ما يدل على بقاء إمامته لأنه قال في رواية المروذى ، وقد مثل أى شيء الحجة في أن الجمعة تجب في الفتنة ؟ فقال : وأمر عثمان لهم أن يصلوا ؟ قيل له : فيقولون إن عثمان أمر بذلك . فقال : إنما سألوهم بعد أن صلوا .

وظاهر هذا أنه لم يخرج عثمان من الإمامة مع القهر لأنه اعتبر إذنه .

فإن أسره بعد أن عقدت له الإمامة فعل الأمة استنفاذه ، لما أوجبه الإمامة من نصرته ، وهو على إمامته إذا كان يرجى خلاصه ويؤمل فكاهة إما بقتال أو هداه ، وإن وقع الإياس منه نظرت فيمن أسره ، فإن كان من المشركين خرج من الإمامة واستأنف أهل الانحياز بيعة غيره .
فإن عهد بالإمامة في حال أسره ، نظرت . فإن كان بعد الإياس من خلاصه لم يصح هذه لأنه عهد بعد خروجه من الإمامة ، وإن كان قبل الإياس من خلاصه صح هذه لبقاء إمامته ، واستقرت إمامة ولي هذه بالإياس من خلاصه لزوال إمامته ، فإن غلب من أسره بعد

الأحكام السلطانية

للقاضي
أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء
الحنبلي
المتوفى سنة ٤٥٨ هجرية

صحة وعق عليه السلام
محمد بن عبد الله الفقيه
من جامعة الأزهر الشريف ورئيس جامعة أنصار السنة المحمدية

مستورد من
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

الإمامة واجبة واختلف في وجوبها "شريعاً أم عقلاً"

كتاب

الأحكام السلطانية

والولايات الدينية

تأليف

أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماززي

(ت. ٤٥٠ هـ)

تحقيق

الدكتور أحمد سبارك البغدادي

بجامعة الكويت - قسم العلوم السياسية

الباب الأول

في عقد الإمامة

الإمامة موضوعه خلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا، وعقدتها لمن يقوم بها في الأمة^(١)، واجب بالإجماع وإن شذ عنهم^(٢) الأصم^(٣). واختلف في وجوبها هل وجب بالعقل أو بالشريعة^(٤) فقالت طائفة: وجبت بالعقل لما في طبع العقلاء في التسليم لزعمهم من النظام ويعمل بينهم في^(٥) التنازع والتخاصم، ولولا الولاة لكانوا فوضى مهملين، ومصحح^(٦) مضاعين، وقد قال الأوه الأودي^(٧) وهو شاعر جاهلي

لا يصلح الناس فوضى لا سرة لهم ولا سرة إذا جهلهم سادوا

وقالت^(٨) طائفة أخرى: بل وجب بالشريعة دون العقل، لأن الإمام يقوم بأصول شرعية قد كان مجزاً في العقل أن لا يرد التبذير بها، فلم يكن العقل موجباً لها، وإنما أوجب العقل أن يمنع كل واحد نفسه من انتظام والتقاطع، ويأخذ بمقتضى العدل في التناصف

(١) ت. حراسة

(٢) ساقطة من ت

(٣) ب. ح. عنه

(٤) عبد الرحمن بن كيسان أبو بكر الأصم (ت ٢٤٥) فقيه معتزلي، مفسر، تصبف بالبورج، به تصبف ومقالات في الأصول. كان يفتي مذهب معتزلي في براءه مع علي بن أبي طالب (الاعلام ٣/٢٢٢)

(٥) ب. هل وجب بالشريعة أو بالعقل

(٦) ساقطة من ت

(٧) ح. صحيح

(٨) هو صلاب بن عمرو بن مالك من بني أزد. شاعر جاهلي. لقب بالأفوه لأن كان غليظ اللسان طاهر الأسنان. وهو من النكباء والشعراء المبرزين في عصره. توفي نحو ٥٠٠ في هـ. (الاعلام ٣/٢٢٦)

(٩) ب. وقد قالت

-٢-

الأمامة ركن من أركان الدين

في شعور العامة وقد نقل الإجماع بعض أهل العلم. فقد قال الماززي: «وعقدتها - أي الإمامة - لمن يقوم بها واجب بالإجماع وإن شذ عنهم الأصم^(١)». وقال البخاري رحمه الله: «واختلفت الأمة من أهل السنة والجماعة على أن الاختلاف سنة وطاعة الخليفة واجبة إلا الخروج المارقة الذين شقوا الصفا وعللوا بركة الطاعة^(٢)».

وقال القرطبي رحمه الله تعالى: «وأجمعت الصحابة على تقديم الصديق بعد اختلاف وقع بين المهاجرين والأنصار في مقبلة بني ساعدة في الصديق حتى قالت الأنصار: منا أمير ومنكم أمير فدفعهم أبو بكر وعمر والمهاجرون عن ذلك وقالوا لهم: إن العرب لا تدعى إلا لهذا النبي من قريش ورووا لهم الخبر في ذلك فرجعوا وأطاعوا للبربر فلم كان فرس الإمامة غير واجب لا في قريش ولا في غيرهم لما ساهت هذه المناظرة والمناورة عليها ولقال قتال: إيا ليست بواجبة لا في قريش ولا في غيرهم مما تنازعكم وجه ولا فائدة في أمر ليس بواجب ثم إن الصديق رضي الله عنه لما حضرته الوفاة عهد إلى عمر في الإمامة ولم يقل له أحد: هذا أمر غير واجب عليها ولا عليك (دخل على رسولها وأنها ركن من أركان الدين الذي به قوام المسلمين والحمد لله رب العالمين^(٣))».

وقال النووي رحمه الله: «وأجمعت على أنه يجب على المسلمين نصب خليفة ووجوبه بالشرع لا بالعقل^(٤)». وقال عبد الرحمن بن حنبل: «نصب الإمام واجب وقد عرف وجوبه في الشرع بإجماع الصحابة والتابعين لأن أصحاب رسول الله ﷺ عهد وفاته بأدبوا إلى بيعة أبي بكر رضي الله عنه وتسلم النظر

(١) الأصم: هذلي من

(٢) شرح السنة للحرثي: ٨٥/١٠.

(٣) جامع أسكنم القرآن للقرطبي ٢٦٤/١ - ٢٦٥. إنداء البيت في إجماع القرآن بقرآن

(٤) شرح شروبي على صحيح مسلم ٢٠٥/١٢

- ١٢ -



عامر أنه سمع أبا أمامة يقول سمعتُ رسول الله ﷺ يقول في حجة الوداع وهو على الجذعاء، وقد جعل رجله في غرز الركاب يتناول ليسمع الناس، فقال: «ألا تسمعون؟» يطلون في صوته قال: فقال قائل من طوائف الناس: يا تعهد إلينا؟ فقال رسول الله ﷺ: «اعبدوا ربكم، وصلوا خمسكم، وصوموا شهركم، وأدوا زكاة أموالكم، وأطيعوا إذا أمركم»^(١)، تدخلوا جنة ربكم».

قال أبو يعبي: فقلتُ: يا أبا أمامة مثل من أنت يومئذ؟ قال: أنا يومئذ ابن ثلاثين سنة أراحم البعير حتى أرحضه قدومًا إلى رسول الله ﷺ.

قال الإمام أحمد^(٢): والأصل في هذا الباب أن طاعة الله تعالى لما كانت واجبة كانت طاعة من يملكهم شيئًا من أمور عبادته واجبة، وهم الرسل صلوات الله عليهم [فإذا وجبت طاعة الرسول لهذا المعنى وجبت طاعة من يملكه الرسول شيئًا]^(٣) عما ملكه الله تعالى بأي اسم دُعي فقبل له خليفة أو أمير أو قاض أو مصدق أو من كان وأي واحد من هؤلاء وجبت طاعته كان عامله أو من يملكه شيئًا مما يملكه لقيام كل واحد من هؤلاء فيها سائر إليه من الأمر منزلة الذي فوقه إلى أن ينتهي الأمر إلى من له الخلق والأمر، وليس فوقه أحد، وهو الله رب العالمين، وهذه في حياة رسول الله ﷺ، فأما إذا توفاه الله إلى كرامته من غير نص على إمامة أحد من بعده، وجب على أهل النظر من أمته أن يتحركوا إمامًا يقوم فيهم مقامه، ويمضي فيهم أحكامه؛ لأن منزلتهم جرمًا إذا مات عن غير خليفة له فيهم كمنزلة من ناب داره عنه في حياته، فلما كانت سنته في أهل البلاد القاصية أيام حياته أن يؤمر عليهم أميرًا أو ينفذ إليهم قاضيًا، فإن لم يفعل أمروا عليهم أميرًا، دل ذلك على أن حق الجماعة بعد وفاته، لا عن أحد استخلفه عليهم أن يكون لهم فيما بينهم من يقوم مقامه وينفذ أحكامه، وبسط الكلام فيه.

واستدل غيره من أصحابنا في وجوب نصب الإمام شرعًا بإجماع الصحابة بعد وفاة رسول الله ﷺ على نصب الإمام.

وقد ذكرنا الأخبار في ذلك في «كتاب الفضائل».

(٢) راجع «المنهاج» (١٤٨/٣-١٥٠)

(١) في «ن» «أمرهم».

(٣) سقط ما بين المعقوفين من نسخة «ن».

الجامع لشعب الإيمان

تأليف

الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن محمد بن الحسن البهقي

٣٨٤ هـ - ٤٥٨ هـ

الجزء التاسع

أشرف على تحقيقه ونشره أحمد بن محمد
بن محمد الشروبي

مكتبة الرشد
تأليف

(١) قوله: (عن عامر بن سعد أنه أرسل إلى ابن سمرة العدوي) كذا هو في جميع النسخ العدوي قال القاضي: هذا تصحيف فليس هو يعدوي إنما هو عامري من بني عامر بن صعصعة فيصحف بالعدوي والله أعلم.

٢- باب الاستخلاف وتركه

١١- (١٨٢٣) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاعِيلَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ.

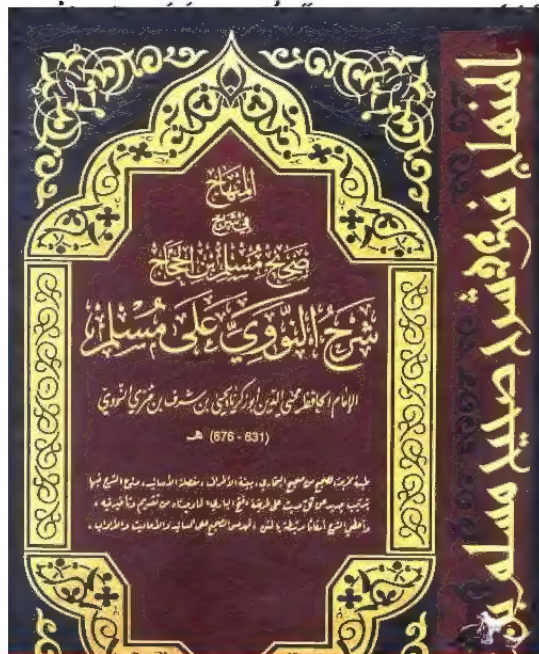
عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: حَضَرْتُ أَبِي جَيْنَ أَصِيبَ، فَأَتَانَا عَلَيْهِ، وَقَالُوا: جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا، فَقَالَ: رَاغِبٌ وَرَاهِبٌ^(١)، قَالُوا: اسْتَخْلِفْ، فَقَالَ: اسْتَخْلِفْ أَمْرَكُمْ حَيًّا وَمَيِّتًا؟ لَسَوْدَتْ أَنْ خَطِي مِنْهَا الْكَفَافُ، لَا عَلَيَّ وَلَا لِي، فَإِنْ اسْتَخْلِفَ فَقَدْ اسْتَخْلَفَ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي (يعني أبا بكر)، وَإِنْ أَنْزَلَكُمْ فَقَدْ نَزَلَكُمْ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي، رَسُولَ اللَّهِ ﷺ^(٢). (المعجم البخاري: ٧٢١٨)

قال عبد الله: فَعَرَفْتُ أَنَّهُ، حِينَ ذَكَرَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، غَيْرُ مُسْتَخْلِفٍ.

(١) قوله: (راغب وراهب) أي راج وخائف ومعتاه الناس صفات: أحدهما يرجو والثاني يخاف أي راغب في حصول شيء مما عنده أو راهب منه، وقيل: أراد أي راغب فيما عند الله تعالى وراهب من عذابه فلا أعول على ما أتيسر به علي. وقيل: المراد الخلافة أي الناس فيها ضريان: راغب فيها فلا أحب تقديمه لرغبته، وكاره لها فآخش عجزه عنها.

(٢) حاصله أن المسلمين أجمعوا على أن الخليفة إذا حضرته مقدمات الموت وقبل ذلك يجوز له الاستخلاف ويجوز له تركه، فإن تركه فقد اقتدى بالنبي ﷺ في هذا وإلا فقد اقتدى بأبي بكر، وأجمعوا على انعقاد الخلافة بالاستخلاف، وعلى انعقادها بعقد أهل الحل والعقد لإنسان إذا لم يستخلف الخليفة، وأجمعوا على جواز جعل الخليفة الأمر شورى بين جماعة كما فعل عمر بالسنّة، وأجمعوا على أنه يجب على المسلمين نصب خليفة ووجوبه بالشرع لا بالعقل. وأما ما حكى عن الأصم أنه قال لا يجب وعن غيره أنه يجب بالعقل لا بالشرع فباطلان، أما الأصم فمجموع بإجماع من قبله ولا حجة له في بقاء الصحابة بلا خليفة في مدة التشاور يوم السقيفة وأيام الشورى بعد وفاة عمر ﷺ لأنهم لم يكونوا تاركين لنصب الخليفة بل كانوا ساعين في النظر في أمر من يعقد له.

وأما القائل الآخر ففساد قوله ظاهر لأن العقل لا يوجب شيئاً ولا يحسنه ولا يقيحه وإنما يقع ذلك بحسب العادة لا بثنائه. وفي هذا الحديث دليل أن النبي ﷺ لم ينص على خليفة وهو إجماع أهل السنة وغيرهم. قال القاضي: وخالف في ذلك بكر بن أخت عبد الواحد فزعم أنه نص على



النووي "1- المسلمين أجمعوا على انعقاد الخلافة بالاستخلاف وعلى انعقادها بعقد أهل الحل والعقد 2- أجمعوا على أنه يجب على المسلمين نصب خليفة ووجوبه بالشرع لا بالعقل

اجمع الصحابة على ان نصب الامام من اهم الواجبات

المقدمة الثانية

اعلم ايضاً ان الصحابة - رضوان الله عليهم [أجمعين] ^(١) - اجمعوا على ان نصب الإمام بعد انقراض زمن النبوة واجب، بل جعلوه أهم الواجبات حيث استعملوا به عن دفتي رسول الله ﷺ، واختلافهم في التعيين لا يمدح في الإجماع المذكور، وليلك الأختية ليا توفي رسول الله ﷺ قام أبو بكر رضي الله عنه خطيباً - كما سألني - فقال: أيها الناس، من كان يعبد محمداً فإن محمداً قد مات، ومن كان يعبد الله فإن الله حي لا يموت [أبداً] ^(٢)، ولا بدأ بهذا الأمر من يقوم به، فانظروا وهاثوا آراءكم، فقالوا: صدقت تنظر فيه.

ثم ذلك الوجوب عندنا معشر أهل السنة والجماعة وعند أكثر المعتزلة بالسمع أي: من جهة التواتر والإجماع المذكور، وقال كثير: بالمعقل، ووجه ذلك الوجوب: أنه ﷺ أمر بإقامة الخوذة، وسد الثغور، وتجهيز الجيوش للجهاد، وحفظ بيعة الإسلام ^(٣)، وما لا يتم الواجب [المطلق] ^(٤) إلا به وكان ^(٥) مقدوراً فهو واجب، ولأن في تصديه جلب منافع لا تحصى، ودفع مضار لا تُستقصى، وكل ما كان كذلك يكون واجباً. أما الصغرى على ما في مزج المقاصد فتكاد تلحق بالضروريات؛ بل بالشهاديات يشهدوا ^(٦) ما تراه من الفتن والفساد والفساد

(١) ساقطة من (ط) وتم استبدالها من باقي النسخ.

(٢) ساقطة من (ط) وتم استبدالها من (أ، ب).

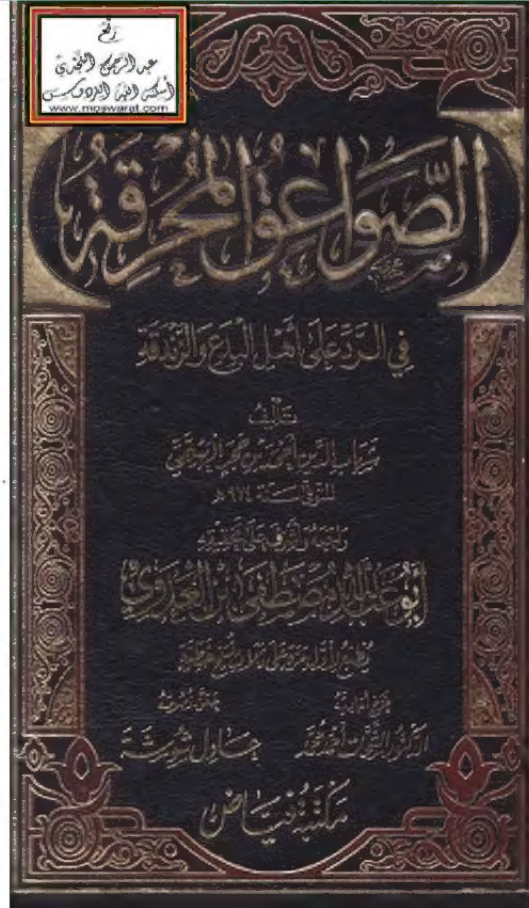
(٣) في (ط، أ): عن، وما أثبتناه من (ب).

(٤) بيضة الإسلام: جماعتهم، وبيضة النار: وسطها ومعظمها، وبيضة القوم: أصلهم، والبيضة: أصل القوم وجماعتهم.

(٥) ساقطة من (أ) وتم استبدالها من (ب، ط).

(٦) كذا في (ب، ط)، وفي (أ): وإن كان مقدوراً.

(٧) في (ط): بشهادة، وفي (أ): لمشاهدة، وما أثبتناه من (ب).



اتَّفَقَ جَمِيعُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَجَمِيعُ الْمَرْجئةِ وَجَمِيعُ الشَّيعةِ وَجَمِيعُ الْخَوارجِ عَلَى وَجوبِ

الإِمَامَةِ وَأَنَّ الْأُمَّةَ وَاجِبٌ عَلَيْهَا الْانْقِيادُ لِإِمَامٍ عَادِلٍ

لِفَضْلِكِ
فِي

الْمَلِكِ الْأَهْوَلِ قَوْلَ الْحَمْدِ

تأليف

الإمام أبي محمد علي بن أحمد المعروف بابن خزم الظاهري

المتوفى سنة ٥٠٦هـ

الجزء الرابع

تحقيق

الدكتور عبد الرحمن عميرة

عيد كلية أصول الدين

جامعة الأهراس - فرع أسوط

الدكتور محمد إبراهيم نصير

كلية اللغة العربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

دار البجیل

بيروت

لا إله إلا الله عدله لبقائه

« الكلام في الإمامة والمفاضلة »

قال الفقيه الإمام الأئمة أبو محمد علي بن أحمد بن حزم رضي الله عنه : اتَّفَقَ جَمِيعُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَجَمِيعُ الْمَرْجئةِ وَجَمِيعُ الْمُتَزَلِّةِ^(١) وَجَمِيعُ الشَّيعةِ وَجَمِيعُ الْخَوارجِ عَلَى وَجوبِ الإِمَامَةِ ، وَأَنَّ الْأُمَّةَ^(٢) فَرَضَ^(٣) عَلَيْهَا الْانْقِيادَ لِإِمَامٍ عَادِلٍ يَقِيَمُ فِيهِمْ أَحْكَامَ اللَّهِ ، وَيُسَوِّسُهُمْ بِأَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ الَّتِي أَنْبَأَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَاشَا التَّجْدِثَاتِ^(٤) مِنَ الْخَوارجِ فَإِنَّهُمْ قَالُوا : لَا يَلْزِمُ النَّاسَ فَرَضُ الإِمَامَةِ وَإِنَّمَا عَلَيْهِمْ أَنْ يَتَعَاطَلُوا الْحَقَّ بَيْنَهُمْ ، وَهَذِهِ فِرْقَةٌ مَا نَرَى بَقِيَّ مِنْهَا أَحَدٌ ، وَهُمْ الْمُنْتَسِبُونَ إِلَى تَجْدِثِ ابْنِ الْحَنْظَلِيِّ^(٥) الْقَائِمِ بِالْإِمَامَةِ .

قال أبو محمد : وقول هذه الفرقة ساقط يكفى من الرد عليه وإبطاله إجماع كل من ذكرنا على بطلانه والقرآن والسنة قد وردا بإيجاب الإمام . من ذلك قول الله تعالى : « أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولو الأمر منكم »^(٦) مع أحاديث كثيرة صحاح في طاعة الأمة ، وإيجاب الإمامة وأيضاً فإن الله عز وجل يقول : « لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا »^(٧) فوجب اليقين بأن الله تعالى لا يكلف الناس ما ليس في بنيتهم ، واحتياطهم ، وقد علمنا بضرورة العقل وبديته أن قيام الناس بما أوجبه الله تعالى من الأحكام عليهم في الأموال ، والجانيات ، والدعاء ، والنكاح ، والطلاق ،

(١) سقط من (أ) وجيع المتزلة .

(٢) سقط من (أ) كلمة : فرض .

(٣) التجدت : أتباع تَجْدِثَ بن حزم الحنفي ، وكان السبب في بطلانه وطلعه أن تلقى من الأكريل لما أظهر البرهنة من القصة عنه بعد أن كاتبا على رأيه وجمعوا مشركين واستعمل قول لشلل حنفي ، فتمزق إلى الجماعة فاستقبلهم تَجْدِثَ بن حزم فاجتمعوا ، واكتفوا من قول بالتكفير القصة منهم عن التجدية . . الخ . (راجع القول بين القول من ٨٧) .

(٤) تجدث : بن حزم الحنفي الحنفي من أبي حنيفة ، من يكره بن وائل : رأس الفرقة التجديدية نسبة إليه من الحرورية يعرف أصحابها بالتجدت من كبار أصحاب القويوت في صدر الإسلام ، اتفق من سائر الخوارج بأوله ، قدم سكه وله مضافات معروفة استغل بالإمامة سنة ٦٦ هـ .

(٥) أبو عبد الله بن حزم واسمها : بن حزم الحنفي ، كان من الخوارج عام ٦٩ هـ . (لسان المizan ج ٦ ص ١٤٨) .

(٦) سورة النساء آية رقم ٥٩ .

(٧) سورة البقرة آية رقم ٢٨٦ .